

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٥٠

الأربعاء، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لينكفيتشيوس	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد إيبانييث
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

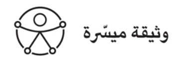
حماية الصحفيين في حالات النزاع

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/307)

1515261 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في التراع المسلح

حماية الصحفيين في حالات التراع

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/307).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، والوزراء، والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن، فمشاركتهم تمثل تأكيدا على أهمية المسألة قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، بالاو، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فنلندا، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مصر، المغرب، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآتي اسماهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد كريستوف دولوار، المدير العام لمنظمة ”مراسلون بلا حدود“، والسيدة ماريان بيرل.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كلا من: سعادة السيد، يوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة ؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/307، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة .

السيد إلياسون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع. فهذه المسألة تتعلق في الأساس بالحق في الحصول على المعلومات، وحماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وعدم الإذعان للتهديدات والتخويف من جانب الداعين للعنف والتعصب والمشاركين فيه.

شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة مقلقة للغاية في عدد القتلى من الصحفيين في حالات التراع. فمن أصل ٥٩٣ حالة قتل للصحفيين بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، وقع ما يقرب من نصف هذه الحالات، أي ٢٧٣ حالة، في مناطق التراعات. كما يجري بشكل متزايد استهداف الصحفيين وتهديدهم من قبل الجماعات الإجرامية أو الإرهابية، وذلك بنية تفصح عنها

دون مواربة تتمثل في إسكات أصواتهم. وقد أصبحت أعمال القتل الأخيرة للصحفيين تحظى باهتمام واسع النطاق في جميع أنحاء العالم، وهو أمر طيب. ونذكر على سبيل المثال أعمال القتل الوحشية لممثلي وسائط الإعلام الغربية في سورية. ولكن يجب ألا ننسى أن ما يقرب من ٩٥ في المائة من ضحايا جرائم قتل الصحفيين في النزاعات المسلحة هم من الصحفيين المحليين، وهي جرائم تحظى بتغطية إعلامية أقل بكثير. وقد قُدمت نتائج إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، توضح حجم المشكلة من جنوب السودان إلى ليبيا، ومن سورية إلى الصومال ومناطق أبعد من ذلك.

وفي ظل هذا الواقع المؤلم، ليس من المستغرب أن البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة وانهيار سيادة القانون تحتل ذيل الترتيب في المؤشر العالمي لحرية الصحافة البالغ الأهمية الذي تعده منظمة ”مراسلون بلا حدود“. وهنا، أريد أن أثني على المدير العام دولوار ومراسلون بلا حدود على عملهم. ونعلم أن النزاع المسلح لا يعرض حياة الصحفيين وسلامتهم للخطر فحسب؛ بل إنه يحد من التدفق الحر للمعلومات، مما يقوض سيادة القانون والديمقراطية. وينبغي أن نتذكر أن النزاع يمكن أن يتفاقم بسهولة في بيئة تخنق حرية التعبير. ويجب ألا يكون النزاع والبيئات غير الآمنة ذريعة لإسكات الصحفيين مطلقا؛ بل على العكس من ذلك، يجب تحديدا في هذه الحالات أن تُسمع أصوات من لا صوت لهم والتقارير الواردة من الخطوط الأمامية مدوية وواضحة.

وتتطلب كفالة سلامة الصحفيين نهجا شاملا ومتعدد الأوجه. والتحديات التي يواجهها الصحفيون الذين يمارسون عملهم في خضم حالة نزاع مسلح قد لا تكون هي نفسها التي تواجه من يعملون في غير ذلك من أشكال التغطية الصحفية. وربما تواجه الصحفيات تحديات مختلفة عن التحديات التي يواجهها زملاؤهن الرجال. وتختلف الحالة الأمنية للمراسلين الأجانب عن حالة الصحفيين المحليين. وعلاوة على ذلك، يجب التصدي بجدية للفساد والترهيب والانتقام والنظم القضائية الضعيفة التي تسهم كلها في الإفلات من العقاب، وذلك إذا أردنا معالجة جذور المشكلة. وينطبق الشيء نفسه على الحاجة الأساسية إلى شيوع ثقافة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ولنتذكر أيضا أن سلامة الصحفيين مسألة تثير القلق في المناطق الخالية من النزاعات. وكفالة حمايتهم وعملهم يمكن أن تكتسب طابعا جوهريا إذا أردنا منع النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في الحالات التي تنذر بالخطر. وكما نعلم، فإن التهديدات والهجمات ترتكبها الدول والجهات من غير الدول على حد سواء، ويحدث ذلك في كثير من الأحيان لإسكات الصحفيين الذين يلتمسون المعلومات أو الآراء بشأن مواضيع ينظر إليها على أنها من المحرمات، مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو القمع السياسي أو الاتجار بالمخدرات، على سبيل المثال لا الحصر. وتهدف خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب إلى المساعدة في التصدي لهذه التحديات. ويجري تجريب الخطة وتطبيقها في العديد من البلدان، بما في ذلك العراق ونيبال وباكستان وجنوب السودان.

ويضطلع أعضاء مجلس الأمن بدور حاسم في النهوض بهذه الخطة. وأود بإيجاز وفي الختام أن أشير إلى خمسة سبل يمكن من خلالها أن يقوموا بذلك.

أولاً، يمكنهم بشكل لا لبس فيه وباستمرار إدانة قتل الصحفيين في حالات النزاع. وثانيا، يمكنهم مواصلة عقد مناقشات منتظمة بشأن حماية الصحفيين. وأشجعهم على مواصلة الاستماع إلى آراء الصحفيين وأفراد أسرهم المتضررين مثل السيدة بيرل الموجودة هنا اليوم، وإلى ممثلي المجتمع المدني والمكلفين بولايات ذات صلة داخل الأمم المتحدة وعلى

الصعيد الإقليمي. وثالثا، يمكنهم تشجيع البعثات المأذون لها من مجلس الأمن على النظر أيضا في سلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام كجزء من ولايات حماية المدنيين وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن النتائج التي تتوصل إليها. ورابعا، يمكنهم تشجع البعثات المأذون لها من مجلس الأمن على كفالة أن تشكل حرية التعبير وسلامة الصحفيين جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان والإصلاحات في مجال العدالة. وخامسا وأخيرا، يمكنهم تأييد ودعم خطة عمل الأمم المتحدة. كما يمكن الاستفادة بشكل أفضل من المناسبات مثل اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين، الذي يوافق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام – لتوجيه الانتباه إلى هذه المشاكل.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة مساعدة مجلس الأمن في جميع هذه الجهود من خلال إطلاعه على الحالات المثيرة للقلق في هذا المجال في الوقت المناسب وعلى نحو استباقي. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن حماية الأصوات التي تنذر بالحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتحذرنا منها وتبلغنا بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد دولوار.

السيد دولوار (تكلم بالفرنسية): ربما لا يعرف الجميع اسم رعد محمد العزاوي. في خريف عام ٢٠١٤، اختطف الأب البالغ من العمر ٣٦ عاما في مدينة سامراء بمحافظة صلاح الدين العراقية، والتي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة تكريت. وقد كان يعمل مصورا لقناة تلفزيونية. وأثناء احتجازه رهينة، هدد تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي بقطع رأسه لأنه رفض التعاون. وقُتل رعد محمد العزاوي في مكان عام في سامراء في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إلى جانب شقيقه وشخصين آخرين من المدنيين. وحظيت جريمة القتل البشعة تلك بتغطية إعلامية أقل من غيرها، ولكن في كل مرة يسيل فيها الدم، سواء دم جيمس فولي أو كينجي غوتو أو أي صحفي آخر، فإننا نشعر بنفس الرعب.

وكان رعد محمد العزاوي من بين ٦٦ صحفيا قتلوا في العام الماضي خلال مارستهم لمهامهم أو بسببها. ولقى ٢٥ آخرون حتفهم منذ بداية هذا العام، منهم خمسة في السودان واثنان في العراق واثنان في اليمن واثنان في أوكرانيا وصحفي واحد في سورية. وإلى جانب المأساة الإنسانية للضحايا وأسرهم – وهي مآس تقشعر لها الأبدان – هناك مخاطر إضافية تواجه أولئك الذين يعانون الأهوال، وهو ما يحدث أحياناً بعيدا عن الأنظار ودون وجود شهود. وينبغي ألا ننسى أن هذه هي القصص التي أفضت إلى إرساء حماية قانونية من هذا القبيل مثل اتفاقيات جنيف.

باسم ”مراسلون بلا حدود“، وهي منظمة تدعم وتناصر حرية الصحافة، أشكر مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم بشأن الموضوع الهام الذي يتمثل في حماية الصحفيين. وأرحب بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به الرئاسة الليتوانية. وهذا يوم تاريخي لحماية الصحفيين، ونأمل في أن يكون يوما لحرية الصحافة ككل.

يشير مشروع القرار الذي سيصوت عليه المجلس، وآمل أن يعتمده، إلى الحق في حرية التعبير على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعتقد أنها لحظة تاريخية أن يقوم مجلس الأمن للمرة الأولى بربط الحق في حرية التعبير بضرورة حماية الصحفيين، حتى وإن كان ذلك يبدو أمرا بديهيا بوضوح. إنها ليست مسألة حماية شركة، ناهيك عن ضمان امتيازات فئة من المدنيين، كما لو أن جميع المدنيين غير متساوين في الكرامة. بل إن الأمر يتعلق بالدفاع عن حق للجميع – حرية الصحافة، ”تلك الحرية التي تتيح للمرء التحقق من وجود جميع الحريات الأخرى“، على حد

تعبير الصحفي البورمي الشهير وين تين الذي أمضى ١٩ عاماً من حياته رهن الاحتجاز. كما يجدر الترحيب بعبارة أن عمل وسائط الإعلام الحرة والمستقلة والمحايدة يشكل أحد أهم أسس المجتمع الديمقراطي، ويمكن بالتالي أن يسهم في حماية المدنيين.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) لم يكن كافيا، للأسف، لحل مشكلة انعدام أمن الصحفيين. ومهما جاء القرار ممتازا، فليس من المؤكد أن اتخاذ قرار جديد سيكون كافيا. ومن الواضح أن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان يعملون بدأب لحماية الصحفيين من خلال تعميق القانون الدولي واعتماد خطة العمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ولكن خلال ١٠ سنوات، قتل أكثر من ٧٠٠ من الصحفيين أثناء أدائهم لواجبهم أو بسبب عملهم.

وفي كل مرة، كنا نحاول تجنب الواقع. وكم من الجرائم ينبغي أن ترتكب ضد الصحفيين قبل أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة في نهاية المطاف؟

مراسلون بلا حدود تطلب إلى المجلس إنشاء آلية فعالة لرصد التنفيذ. نطالب بإنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بحماية الصحفيين، على أن يكون من مسؤوليته ضمان متابعة ورصد امتثال الدول الأعضاء للالتزامات التي يفرضها القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والقرار الجديد المزمع اعتماده. ويمكن إنشاء هذه الولاية على غرار ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. وإنشاء تلك الآلية ينطوي على ميزة وضع هيكل دائم في قلب منظومة الأمم المتحدة.

والممثل الخاص، الذي يقوم الأمين العام بتعيينه وتكليفه، ستكون مهمته جمع كل المعلومات ذات الصلة، خاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالانتهاكات ضد أمن وسلامة الصحفيين في النزاعات المسلحة. وسيكون المكتب بمثابة آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن. وسيتولى التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة الرامية لمنع وقوع الاعتداءات ضد الصحفيين في النزاعات المسلحة والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة كل المعلومات المتصلة بهذا النوع من الجرائم. وله أن يجري تحقيقات، في دور مكمل، في الحالات التي لا يفتح فيها باب التحقيق من قبل الدولة العضو التي وقع على أرضها عمل من أعمال العنف ضد أحد الصحفيين أو الإعلاميين أو الأفراد المرتبطين بهم. ويمكن النظر في إمكانية إحالة الحالات الفردية إلى الممثل الخاص من قبل الصحفيين المهنيين وغير المهنيين ضحايا سوء المعاملة.

وكما ذكر نائب الأمين العام، هناك أكثر من ٩٠ في المائة من الجرائم ضد الصحفيين ذهبت دون عقاب إلى الأبد، بل إنها لم تلاحق قضائياً. وهذا القدر من الإفلات من العقاب من شأنه تشجيع أولئك الذين يرتكبون الجرائم ضد الصحفيين.

مراسلون بلا حدود تعرب عن ارتياحها لإدراج مشروع القرار الذي سيجري التصويت عليه اليوم كالتزام للإبلاغ عن سلامة الصحفيين في سياق عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أيضا إجراء تحقيقات حقيقية سريعة. وعلى سبيل المثال – وهو مثال مأساوي، للأسف – في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعلنت الحكومة الليبية في طبرق عن مقتل سبعة صحفيين، منهم أربعة ليبيين وتونسيين ومصري واحد، كانوا قد اختفوا في نهاية عام ٢٠١٤. ووفقاً للإعلان الرسمي، استندت تلك المعلومات إلى أقوال مشتبه بهم اعتقلتهم السلطات مؤخراً. ومراسلون بلا حدود ترى من الضروري أن يجري الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا تحقيقاً مستقلاً لإلقاء الضوء على مقتل أولئك الصحفيين.

ويسعدنا أيما سعادة أن مشروع القرار الجديد يشير إلى دور المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب ومحاكمتهم. وكما ذكرت المدعية العامة، فاتو بنسودا، هنا

خلال اجتماع بصيغة آريا، فإن الاعتداءات ضد الصحفيين لا تشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول فحسب، بل إنها تندرج تحت جرائم الحرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي الذي أنشئت المحكمة بموجبه. وقالت أيضا إن المحكمة لن تتردد في التحقيق في تلك الجرائم في سياق تحقيقاتها الحالية. وبالنسبة لـ ''مراسلون بلا حدود''، هذا يعطينا الأمل في الحد من الإفلات من العقاب.

ولكن ماذا عن الأماكن الأخرى؟ في سوريا والعراق، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ثمة ثقب أسود لا تنفذ منه المعلومات. وبنفس الطريقة في عالمنا المادي حيث لا ينفذ الضوء من الثقوب السوداء، لم يعد باستطاعة الصحفيين نقل الأخبار أو التماس المعلومات في تلك المناطق. والنزاع في سوريا بدأ في عام ٢٠١١، وامتد بعد ذلك إلى العراق في صيف عام ٢٠١٤. وقد تسبب في مقتل أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ من المدنيين. والصحفيون في سوريا والعراق معرضون للخطف والقتل والذبح، وهم يستهدفون ويهاجمون عمداً من قبل مختلف أطراف النزاع.

ووفقاً للإحصاءات التي جمعتها ''مراسلون بلا حدود''، قتل ٤٥ صحفياً على الأقل أثناء أداء عملهم أو بسبب ذلك في سوريا وحدها خلال السنوات الأربع الماضية. ومنذ صيف ٢٠١٤، لقي ثلاثة صحفيين على الأقل مصرعهم، وبلغ عدد القتلى من الصحفيين ١٥ صحفياً منذ بداية عام ٢٠١٣. وهناك عدد كبير منهم ضحايا الاختطاف والاحتجاز التعسفي وأخذ الرهائن.

ولأن سوريا والعراق ليسا من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، يتعين على مجلس الأمن، عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يحيل إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الحالة في كل من سوريا والعراق حيث ترتكب جرائم حرب ضد الصحفيين. وعلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تراعي الاتساق فيما يتعلق بقرارات المجلس بشأن حماية الصحفيين وإطلاق عملية ملموسة تهدف إلى تقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة على المستوى الدولي.

مشروع القرار الذي يتهيأ المجلس لاعتماده يتعامل مع الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم. وفي خطوة نرحب بها، فإنه يشير إلى حرية المعلومات على شبكة الانترنت وخارجها. ولكن يجب أن يمتد النطاق صراحة ليشمل كل الصحفيين الجديرين بتلك الصفة. فالصحافة لا يمكن أن تحددها علاقة تعاقدية مع شركة كبرى لوسائط الإعلام. بل إنها تتعلق بوظيفة اجتماعية لالتماس المعلومات بشكل منهجي وفقا لقواعد النزاهة والاستقلال. وما إذا كان المرء يمارس تلك الوظيفة بشكل مهني أم لا أمر غير ذي بال.

وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي اعتمدت برعاية اليونسكو في عام ٢٠١٢، تقر بأن حماية الصحفيين ينبغي ألا تقتصر على أولئك المعترف بهم رسمياً على هذا النحو، ولكن ينبغي أن يستفيد منها أشخاص آخرون، بما في ذلك مجتمع الإعلاميين والصحفيين المواطنين والآخرين الذين يستخدمون وسائط الإعلام الجديدة للوصول إلى جمهورهم.

إن التكنولوجيا تفتح فضاءات الحرية، للحصول على المعلومات والتعبير بصفة عامة؛ ولكن قد يكون هناك تلاعب بقدر ما يوجد من الاستقامة. وللأسف، نحن ندخل عهداً جديداً من الدعاية حيث توضع طرق جديدة تماماً للسيطرة على المعلومات – وبالتالي السيطرة على الأفكار. نحن مقبلون على فترة من حروب المعلومات.

وبفضل التكنولوجيات الجديدة،يمكن للجماعات الإرهابية، ككل أعداء الحقائق الواقعية، أن توزع المضمون الخاص بها مباشرة في شتى أنحاء العالم. كل شيء يبث: فيلم الدعاية الهمجية متنكراً في شكل تقرير صحفي مصور، بما في

ذلك – أحياناً – أخذ صحفيين كرهائن، وتصويب بندقية إلى رؤوسهم، وكذلك تصوير واقعة مقتطعة من سياقها على أنه وصف لحقيقة واقعة.

إن البشرية والمجتمع بحاجة إلى طرف ثالث موثوق به يتخذ خيارات جماعية وفردية على أساس السعي غير المقيد للحقيقة الموضوعية، وذلك بنص كلمات الميثاق التأسيسي لليونسكو. وبطبيعة الحال، لا يمكن القبول بهذا القول دون فهم أن هذه الحقيقة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة وأحياناً نتائج متناقضة، فما من أحد يملك الحقيقة وحده. ولكن إذا كان البحث عن الحقائق يجري على أساس ذلك القول المتواتر ولا ترعاه الأطراف المعنية ويتجنب رؤية الأشياء من منظور الثقافة قدر المستطاع – تلك هي الصحافة.

إننا نشهد نوعاً من عولمة التهديدات. والمسؤولية عن مجازر مثل تلك التي نفذت في مقر تشارلي إبدو تعلن، صواباً أو خطأ، من على بعد آلاف الكيلومترات. والأيديولوجيات القاتلة وماكينات الدعاية توجه ضد كل من يعدون التقارير عن واقع خطير، وذلك لتخويف الصحفيين ودفعهم إلى الصمت هم وكل من يجسد حرية التعبير أو يعيشها، حتى على الطرف الآخر من العالم. هذا هو واقع الحال في أوقات الحرب، بل وفي أوقات السلم أيضاً.

وإذ يوشك مجلس الأمن على اعتماد مشروع قرار بشأن حماية الصحفيين في مناطق النزاع المسلح فتلك علامة إيجابية. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن معظم الصحفيين الذين قتلوا أثناء تأدية واجبهم أو بسبب ذلك، كانوا في بلدان يقال إنها تعيش في سلام يتلقى فيها الأشخاص رواتبهم من الأنظمة ونساء السلطة ورجالها ومن عصابات المافيا وما إلى ذلك، وبالتالي ترتكب أسوأ الانتهاكات. يجب ألا ننسى أن نصف سكان العالم لا يملكون الوصول إلى المعلومات بحرية، ناهيك عن حقهم في ذلك، أو أنهم يحرمون من المعلومات المستقلة لأن من يجسدون حرية المعلومات ملاحقون وممنوعون من القيام بعملهم.

ذات يوم، سيتعين على مجلس الأمن أن يأخذ ذلك في الاعتبار. ذات يوم، سيكون على المجلس تحديد الواجبات للدول بما يتخطى حالات النزاع المسلح. والحائزة على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد، أمارتيا سين، تعرف التنمية بأنها عملية توسيع الحريات الفردية الأساسية. وحرية المعلومات واحدة من الحريات التي تدعم قدرات الفرد، بمعنى إتقانه النظام الصحي، ونظام التعليم والنقاش العام، بمعنى سيطرته على حياته.

وإذا كنا نريد للتنمية ألاّ تكون مجرد تزايد للثروة، وإنما لتحسين جميع الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد، حينئذ تكون حرية الإعلام شرطا أساسيا. وبناء على ذلك، إن حماية الصحافة تتوقف على هذا الشرط الأخير.

وفيما أتكلم هنا أمام أعضاء المجلس، هناك أكثر من ١٥٠ صحفيا محترفا و ١٧٠ صحفيا من غير المحترفين يقبعون في السجون في جميع أنحاء العالم، كوسيلة لمنعهم من مواصلة عملهم في مجال التحقيق والإبلاغ. هم أيضا يجب أن يتمتعوا بالحماية. وطالما هم وراء القضبان الحديدية، ثمة ملايين الناس، إن لم يكن مئات ملايين الناس يُحرمون من نتيجة تحقيقاتهم الصحفية.

إن المسؤولية عن إقامة التوازن بين الأفراد والأمم تقع على عاتق ممثلي الدول. وبناء على ذلك، يتمثل دور الصحافة في تصوير العالم بما يتألف من تطلعات مشتركة ومصالح متباينة. ومن خلال إعطاء صوت للجميع وتصوير مختلف الزوايا، توفر لنا الصحافة القدرة على فهم الآخر. وبدون ذلك، ليس من الممكن تحقيق السلام الجدير بهذا الاسم، وإرساء هذا السلام هو من مسؤولية الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دولوار على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيرل.

السيدة بيرل (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي إلى مشاطرة أفكاري وإياكم بشأن سلامة المدنيين، ولا سيما الصحفيين.

أعتقد أن المستقبل يعتمد على عمق وكثافة العهد الذي يأخذه الناس اليوم على أنفسهم. وأعتقد أن هذه أخبار جيدة جدا، لأنه من الصعب كثيرا إيقاف شخص ما وهو يشعر شعورا قويا بالعدالة. والتصميم على التأكيد أن ما من أي شخص آخر، بما في ذلك الأجيال المقبلة، يجب أن يتحمل المعاناة التي تحيق بنا يتوقف على الأفراد. والصحفيون في كل مكان هم أولئك الأفراد الذين يعقدون العزم على تحمّلهم بشكل متزايد عبء ديمقراطياتنا بأنفسهم.

إنني أتكلم فيما تمرّ مهنتنا بوقت عصيب، وهو الوقت الذي يتطلب منا جميعا أن نخطو إلى الوراء ونبدي أكثر من شكل واحد من أشكال الشجاعة. بالنسبة إليّ، الشجاعة – الفكرية والأخلاقية – هي العنصر النشط الذي سوف يتيح لنا استخدام مصائرنا كمصدر الهام للآخرين، وإلحاق الهزيمة بالقهر. لقد قال مارك تواين، ”من الغرابة بمكان أن تكون الشجاعة الجسدية شائعة جدا في العالم، والشجاعة الأخلاقية نادرة جدا“. وأعتقد أنه ليس هناك شجاعة أكبر من شجاعة الإنسان الذي يرتقي إلى مستوى القيم التي يؤمن بها، بصرف النظر عن الظروف القائمة. فبغية الوقوف والتكلم، يحتاج الأمر إلى الشجاعة؛ وبغية الجلوس والاستماع يحتاج الأمر أيضا إلى الشجاعة. لذلك، أشكر المجلس على القيام بذلك.

ونحن الصحفيين نفتقد أثناء الحروب إلى الميثاق القديم غير المعلن وهو أننا محايدون ونمارس مهنتنا بنزاهة. ونتيجة لذلك، نجد أنفسنا في خطر. إننا جميعا مضطرون إلى التساؤل عن أي نوع من الصحافة بالضبط يستحق أن نموت من أجله. وفي كثير من الأحيان، أعمال الشجاعة الحقيقية غير مرئية للآخرين. فهي ليست تهورا؛ وليست بحثا عن الشهرة أو الإثارة. بدلا من ذلك، إنها عملية حميمية، وإرادة عميقة لتنوير البشرية، والذهاب إلى أبعد من الظاهر، ومكافحة الأفكار المسبقة، ومحاربة الفساد والجشع اللذين يشلاّن مجتمعاتنا.

إن الارتباك القائم اليوم داخل مهنتنا كبير. نحن نبحث عن النماذج الاقتصادية، ونحاول التصدي للمنافسة التي تسببها الإنترنت. البعض يركض من أجل الحصول على أخبار جديدة بغية تقديمها كأخبار عاجلة. والبعض الأخر يسير على أرض هشة، ويزيد من ضبابية الحد بين الصحافة الصحيحة والأخبار الترفيهية. وسائط الإعلام نفسها تحتاج إلى وقفة تأمل، لذلك سوف أتكلم بالنيابة عن وسائط الإعلام ككل. إنما أود التركيز على الصحفيين الذين لديهم الشجاعة لاحتضان عالمنا المعقد. الشجاعة بغية الوفاء بالحقيقة، بصرف النظر عن ماهية الظروف، وبصرف النظر عن مدى بشاعتها، وبصرف النظر عن مدى مخالفتها لما تعتقده الغالبية. إنهم الأفراد الذين يتحلون حقا بقوة التعاطف مع الآخرين والتصميم على احترام القيم الأساسية للصحافة، من قبيل إعطاء صوت لمن لا صوت لهم، ومقاومة القوة، وإرساء القيم التي تحدد مهنتنا وتجعلنا من نحن.

والبحث عن السلامة هو شريان حياتنا؛ ولكنه ليس محصورا بنا فحسب، إنما يتعلق أيضا بالحاضرين هنا. إننا نحن الذين نؤكد أن يحظى الجمهور والسياسيون على حد سواء بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مستنيرة: أن يدرك العالم الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق وسوريا، وبوكو حرام في نيجيريا، وعصابات المخدرات في المكسيك وأمريكا الوسطى. دعونا لا ننسى أن وراء الأخبار هناك حياة الأفراد؛ ووراء السياسة هناك مجتمع إنساني؛ ووراء خلافاتنا هناك أرضيتنا المشتركة. هذه الأرضية المشتركة التي يسعى الإرهابيون إلى تدميرها. إنهم يريدون وضع حد للحوار والتفاهم والترابط بين الناس، وهذا ما يقومون به.

كيف يعملون؟ إنهم يعمدون إلى الكلام، ويستخدمون التسميات، ويزدهرون في الغالب جرّاء ضعفنا. الحروب والصراعات لا يمكن أن تعيش دون الكلام، ودون التبريرات التي تقوم على الجهل والخوف والإحباط. يقتلون الصحفيين والعاملين في المنظمات غير الحكومية، والأمريكيين، واليهود، وأولئك الذين يسمونهم الكفار وإلى ما هنالك، على أمل إحباط جميع الذين يحددونهم كضحايا لهم. التسميات لا تهمّهم. ولكننا نتعامل مع مجموعة من المسلحين الذين ينحطّون بأنفسهم إلى ما يكفي لقتل صحفي يعلمون أنه بريء، ويحتجزونه لمدة عام كامل.

كيف نتصدى لذلك؟ كيف نكتب كلاما مناقضا لكلامهم؟ أعتقد أن النموذج الأكثر توضيحا للجهاد في الإسلام هو كفاح الفرد مع نفسه أو نفسها بهدف الاستنارة. أنا والعديد من الصحفيين الأعضاء قد لا نستطيع أبدا القيام بما في وسعنا القيام به مع الأدوات التي تتيحها لنا الصحافة، بغية تدمير الركيزة التي يرتكز عليها الإرهابيون في عملهم، أي الكراهية. لذلك، نحن نبلّغ عما تتغذى عليه الكراهية – الجهل، والتحامل، والجشع، والفساد، والاعتداء على حقوق الإنسان، وغسل الدماغ، وتبسيط ما لا يمكن تبسيطه.

إن ذلك، في حالتي، يُترجم إلى ١٣ عاما من الكفاح اليومي – مع القليل من المساعدة من صديق لي هنا، وهو ابني – لمقارعة الكراهية بالتعاطف، والعنف بالرحمة، والجهل بالعلم. أنا لست وحيدة، بل أصبحنا أهدافا. جماعات المتمردين لم تعد تستخدم الصحفيين لنقل الأخبار، ولكنها تلجأ بدلا من ذلك إلى خطفهم كي يصبحوا هم الخبر. إنهم يعاملوننا كمقاتلين أعداء لهم وجواسيس. هذا هو واقعنا اليومي. وفي الكثير من الحالات، يعمل الصحفيون كأفراد مستقلين. وهذا يعني أن الصحفيين الشباب يقومون بالعمل الذي تمتنع وسائط الإعلام بشكل متزايد عن القيام به. إنهم يفتقرون إلى التأمين في كثير من الأحيان، أو لديهم القليل من التدريب أو المعدات، ولا يحظون بالدعم. وإنما لديهم الكثير الذي يفقدونه كأي شخص آخر في هذه القاعة.

والنساء يأتين بأكثر من نصف الأخبار في العالم. وثمة غالبية كبرى منهن يعملن كنساء مستقلات، وهذا يعني أنهن يواجهن تهديدات إضافية تتمثل في العنف الجنسي، والتعرض للهجمات ألإلكترونية التي تطال نزاهتهن وتلحق الأذى بأسرهن وأطفالهن.

ولكن دعونا لا نخدع أنفسنا. إن تنظيم داعش وما شابهه هما مجرد الجزء المرئي من الجبل الجليدي. والحقيقة المثيرة للقلق هي أن الاستجابة من الحكومات حول العالم هي بالقدر نفسه تلحق الضرر بالصحفيين وتشكل خطرا عليهم. فهناك حوالى ٦٠ في المائة من الصحفيين القابعين في سجون العالم هم مسجونون بتهمة مناهضة الدولة. والقتل هو المصدر النهائي للمراقبة، ليس في حالة تنظيم داعش فحسب. ففي عام ٢٠١٤، حقق الإفلات من العقاب في حالات الصحفيين القتلى نسبة مذهلة بلغت ٩٦ في المائة – وهو الرقم الذي ذكره كريستوف دولوار للتو – ولم ينل الباقون الذين تبلغ نسبتهم ٤ في المائة سوى عدالة جزئية. والمراقبة الشاملة من قبل بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن تعرّض الصحفيين ومصادرهم للخطر، وتقوّض الثقة والسرية الحيويتين بالنسبة إلى الصحافة النوعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد متزايد من البلدان تستخدم الآن قوانين لمكافحة الإرهاب بغية زيادة الإمعان في كمّ أفواه الصحفيين.

لماذا نحن الصحفيين نواصل العمل في ظل هذه الظروف؟ لقد استفضت في الكلام على مر السنين مع زملائي حول هذا الموضوع. ثمة أشخاص أريد أن أقتبس كلاما منهم، وأنا لن أقتبس كلاما منهم بسبب جنسياتهم أو لأنهم صدف أن كانوا من النساء، ولكن نظرا للشجاعة التي يتحلون بها.

أذكر أنني اجتمعت مع الصحفية الروسية الممتازة أنّا بوليتكوفسكايا عندما كانت تتسلّم جائزة في نيويورك. فقالت،

''إنني مرهقة. لقد رأيت الكثير جدا. لا أريد العودة إلى الشيشان، ولكنني إذا لم أعد فمن الذي يفعل ذلك؟''

لقد أدّت مقالاتها إلى الإفراج عن المسجونين ظلما وساعدت على استعادة المختطفين. لقيت مصرعها أمام مترلها في عام ٢٠٠٦.

كتبت ماري كولفين، المراسلة الحربية التي قتلت في سوريا عام ٢٠١٢،

''نحن نذهب إلى مناطق الحرب البعيدة للإبلاغ عما يحدث. الجمهور له الحق في معرفة ما تقوم به حكوماتنا وقواتنا المسلحة باسمنا. مهمتنا هي قول الحقيقة للسلطة. نقوم بإرسال أولى مسودات التقارير المتعلقة بالتاريخ. بإمكاننا أن نحدث فرقا وهذا ما نفعله لفضح أهوال الحرب، ولا سيما الأعمال الوحشية التي تلحق بالمدنيين.''

وقد كتبت صديقتي العزيزة ليديا كاتشو، التي كشفت عن شبكة استغلال جنسي للأطفال في المكسيك، ما يلي:

''لن أنسى أبدا وجه الفريق أول مونتانيو، الذي أمضى مع زميله العميل السري بيريث ٢٠ ساعة، قاما خلالها بتعذيبي نفسيا وجسديا وجنسيا. وحدث ذلك داخل سيارة سارت بنا مسافة ١٥٠٠ كيلومتر من كانكون إلى بويبلا. وهددا بقتلي وإلقائي في البحر وبأكثر من ذلك. لكنني وصلت إلى السجن على قيد الحياة لأن وسائط الإعلام تمكنت من الكشف عن هوية أولئك الذين عذبوني. وكان كلاهما من رجال الشرطة''.

وتحدثت المصورة الصحفية المستقلة نيكول تونغ عن سورية قائلة: ''تعني تغطية سورية مواجهة مجموعة متعددة الأوجه من المشاكل، من القصف إلى القناصة إلى الاختطاف على يد الحكومة والمتطرفين الإسلاميين والمجرمين. إنها مكان يتعين فيه على الصحفيين والنشطاء السوريين العمل في خضم صراع يُخلف الدمار واليأس على نحو مروع، وحيث لم يعد أي جانب فيه، وهذا أمر مثير القلق، يؤمن بفائدة قول الحقيقية''.

كما أن الإطار المحايد الذي يمكن للصحفيين العمل فيه كشهود مستقلين آخذ في التراجع. ويمكن للحكومات والجماعات الإرهابية على حد سواء تجاوز هؤلاء الشهود الموضوعيين وتوجيه رسائلهم مباشرة عبر شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. ويعين عدم وجود تقارير موضوعية إطلاق يد المتطرفين والقائمين على الدعاية الحكومية في السيطرة على نشر المعلومات، حيث ينشرون معلومات لا تستند إلى حقائق ولم يجر التحقق منها وتأكيدها من قبل صحفيين محترفين. ولذلك آثار كبيرة عندما يحتاج المرء إلى اتخاذ قرارات مستنيرة.

وعلاوة على ذلك، تستخدم الحكومات تهم الإرهاب كذريعة لقمع المعارضة والنقد. ويتم استهداف الصحفيين وقتلهم بشكل روتيني بسبب تقاريرهم التي يعدونها عن الجماعات الإرهابية، في حين يتعرض البعض الآخر للرقابة أو الحبس على يد حكومات تسعى إلى التصدي للتهديد نفسه.

وفي هذا العام، لقي أكثر من ٢٥ صحفيا مصرعهم بالفعل، وقد قُتل أغلبهم. واتفقت الدول الأعضاء على الحد من الإفلات من العقاب من خلال اتخاذ قرارات تتعلق بسلامة الصحفيين واعتماد خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وهذه الالتزامات الخطابية هي موضع ترحيب، ولكننا بحاجة إلى رؤية المزيد من الجهود المتضافرة على أرض الواقع لتنفيذها فعليا.

إن سجن الصحفيين والهجوم عليهم لن يساعد على هزيمة الإرهابيين. بل إن ذلك لن يؤدي إلا إلى جعلهم أقوى. ويجب على مجلس الأمن تحذير الدول من مغبة استخدام الأمن القومي كذريعة لسجن الصحفيين أو مضايقتهم أو فرض

رقابة عليهم. وسيشكل اعتماد بيان أو قرار يحدد التهديدات التي يواجهها الصحفيون، ليس من قبل الإرهابيين فحسب ولكن من قبل حركة مكافحة الارهاب أيضا، مؤشرا هاما على هذا الالتزام.

أما وقد قلت كل ذلك، فإنني أدرك إدراكا تاما أن تضامن الناس العاديين في نهاية المطاف هو الذي من شأنه دفع البشرية قدما، وأقصد الناس العاديين مثل الصحفيين الذين اقتبست بعض أقوالهم للتو والذين أبانوا عن شجاعة أخلاقية، آمل حقا أن تلهم الشخص العادي داخل كل منا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بيرل على بيانها وعلى حضورها لهذه الجلسة.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/375، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوكرانيا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشاد، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان واليونان.

أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، جمهورية فترويلا البوليفارية، شيلي، الصين، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥).

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية ليتوانيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لنائب الأمين العام يان الياسون والسيد كريستوف دولوار على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين والقيمتين، ولماريان بيرل على عرضها لمنظورها الشخصي جدا والمؤثر للغاية أمامنا اليوم. وما سمعناه للتو يؤكد إيماني بأن هذه المناقشة بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع مناسبة للغاية من حيث التوقيت.

إننا نعتمد أكثر فأكثر على المعلومات الآنية عند اتخاذ القرارات. وهي تكتسي أهمية خاصة في حالات التراع المسلح، حيث تتوقف قدرتنا على تعبئة الاستجابة والمساعدة على الصعيد الدولي على معرفة الوقائع عند حدوثها. والصحفيون هم عيوننا وآذاننا في الميدان. وللأسف، فإنهم يدفعون على نحو متزايد حياتهم ثمنا لإعلامنا. وقد قتل ١٢٩ ١ صحفيا منذ عام ١٩٩٢.

إن الصحفيين والإعلاميين هم الذين غالبا ما يفضحون انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل الأطراف المتحاربة والانتهاكات التي ترتكبتها القوات العسكرية والأمنية وطغيان الأنظمة القمعية. ومن خلال قيامهم بذلك، فإنهم يشكلون آليات إنذار مبكر لأنه، كما نعلم جيدا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تنذر في كثير من الأحيان بالصراعات والكوارث الإنسانية قبل حدوثها. وكثيرا ما يُستخدم الاستهداف المتعمد للصحفيين والإعلاميين كأسلوب من أساليب الترهيب والانتقام من قبل أطراف التراع التي لا تريد أن يجري اكتشاف أفعالها الإجرامية.

وبالنسبة للصحفيين، يشكل الوجود في موقع الحدث جزءا من عملهم. وعليهم أن يتحدوا الهجمات المسلحة وعبور خطوط العدو والتحرك مع الأقليات النازحة أو المضطهدة. وهم يذهبون إلى أماكن يسعى الآخرون للهروب منها. ويعرضون باستمرار سلامتهم وأمنهم للخطر.

ويضيف انتشار التطرف والإرهاب الراديكاليين بعدا آخر خطيرا للغاية للتهديدات التي يواجهها الصحفيون والإعلاميون. ويشكل قطع رؤوس دانيال بيرل وجيمس فولي وستيفن سوتلوف وكينجي غوتو وآخرين دليلا على الوحشية المروعة للإرهابيين الذين يستهدفون الصحفيين ليس لبث الخوف في نفوس أولئك الذين يتطلعون لفضح وحشيتهم فحسب، ولكن أيضا ليتصدروا نشرات الأخبار ويعلنوا عن أنفسهم، في الحقيقة.

إن الصحفيين المحليين وخاصة الصحفيات، كما ذُكر اليوم، والصحفيين المستقلين أكثر عرضة للخطر. ووفقا للجنة حماية الصحفيين، فإن نحو ٩٠ في المائة من الذين قتلوا في حالات الصراع هم من الصحفيين المحليين. وخلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اختطف تنظيم داعش المصور رعد العزاوي في منطقة تكريت وقطع رأسه. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قتل داعش الصحفي فراس البحر في الموصل لأنه رفض مبايعة تلك الجماعة الإرهابية. غير أنه في معظم الحالات، تمر حوادث قتل الصحفيين والإعلاميين المحليين من دون أن ينتبه لها أحد في المجتمع الدولي.

ولا تزال سورية أخطر مكان على حياة الصحفيين، حيث قتل ما لا يقل عن ٨٠ صحفيا في سورية منذ بدء الصراع هناك في عام ٢٠١١. ويحتل المركزين الثاني والثالث في عدد وفيات الصحفيين العراق والآن أوكرانيا، بسبب الحرب الجارية ضد سيادة البلد والتي ترعاها روسيا وتدعمها.

قال كويتشيرو ماتسورا، المدير العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ذات مرة:

> ”كل اعتداء على صحفي هو اعتداء على أبسط حرياتنا الأساسية. ولا يمكن التمتع بحرية الصحافة وحرية التعبير من دون تحقيق الأمن الأساسي“.

وإنني أتفق تماما مع هذا القول.

وحتى مع تطور الإطار القانوني لحماية الصحفيين بشكل كبير خلال العقد الماضي، هناك حاجة إلى تعزيز القواعد الدولية القائمة المتعلقة بحماية الصحفيين من خلال توضيح وتعزيز وتعديل الإطار الدولي القائم. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تعزيز تنفيذ القواعد والأحكام القانونية، بما في ذلك فجوة المساءلة. حيث لم يمثل للمحاكمة سوى أقل من ٥ في المائة من مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين. وفي معظم الحالات، لم يتم العثور على القتلة و لم يجر القيام بأي تحقيق.

ويقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الامتثال لالتزاماتها بإنهاء الإفلات من العقاب. وسيشكل تعزيز التشريعات الوطنية والتصدي للإفلات من العقاب في جرائم الاعتداء على الصحفيين إسهاما هاما في حمايتهم. ومن الضروري أن يصبح إجراء تحقيق في الاعتقالات غير القانونية للصحفيين والهجمات عليهم ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، فضلا عن تجريم أي سلوك غير مشروع من هذا القبيل، جزءا لا يتجزأ من مكافحة الإفلات من العقاب.

ينبغي أيضاً تعزيز مسؤولية رب العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بالموظفين المحليين غير المتفرغين، من أجل تحسين البيئة التي يعمل الصحفيون فيها اليوم. وينبغي لوكالات الإعلام أن تسهم في الهدف المشترك المتمثل في حماية الصحفيين من خلال وضع أحكام متعلقة بالسلامة تكون أكثر صرامة وأكثر شمولاً وتنفيذها من أجل الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام الذين يقومون بتغطية الأحداث، ولا سيما في مناطق التراع.

وليس الصحفيون التقليديون فقط هم الذين يواجهون التهديدات. إن التحول السريع في تكنولوجيا المعلومات يسمح

للأفراد بنشر المعلومات بحرية وبصورة مباشرة باستخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. هؤلاء الأفراد وأصحاب مدونات الإنترنت والصحفيون المستقلون مستهدفون بشكل متزايد ويجب معالجة شواغلهم المتعلقة بالسلامة بشكل ملائم.

ورغم أننا ندرك عدم إمكانية درء الأخطار والتهديدات أو القضاء عليها على نحو كلّي، وأن الصحفيين سيظلون مستهدفين وذلك لأسباب ليس أقلها القصص التي يروونها وإبلاغهم الموضوعي وما ينتج عنه من أثر في تحويل النزاعات والمجتمعات، فإن هذا الإدراك لا يمكن أن يبرر التقاعس. إن الهجمات على الصحفيين، شأنها شأن جميع الهجمات على المدنيين، هي هجمات أولاً وقبل كل شيء على البشرية. وهي أيضاً هجمات على قدرة المجتمع الدولي على فهم النزاعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتصدي لها بفعالية. وليس لزاماً أن تكون الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب. ولا يلزم ولا ينبغي أن يكون الصحفيون ضحايا النزاع. ولهذا السبب قدمت ليتوانيا مشروع القرار المتعلق بحماية الصحفيين. ونشكر جميع الوفود في المجلس على تعاونها وجميع مقدمي مشروع القرار الداعمين لمبادرتنا.

وسائط الإعلام أمر أساسي من أجل صون السلام والأمن الدوليين. إن من واجبنا ومسؤوليتنا حماية أولئك الذين يخاطرون بحياتهم في سبيل الكشف عن الحقيقة ونشرها. واليوم، على كل حال، لا يتم خوض الحرب عن طريق العتاد والأسلحة فحسب، ولكن أيضاً من خلال التضليل الإعلامي المتعمّد والدعاية والقيود المفروضة على وسائط الإعلام. ومع تزايد انعدام التناظر في الحرب، وحيث الدعاية المحددة الهدف أصبحت سلاحاً آخر من أسلحة الحرب، ثمة حاجة واضحة إلى المزيد من التدابير الشاملة لضمان استقلال وسائط الإعلام الحرة. وأقتبس قول الفيلسوف الفرنسي إيلفيتوس:

> ”إن تقييد الصحافة هو إهانة للأمة؛ وحظر قراءة كتب معينة هو إعلان عن كون السكان إما حمقى أو عبيداً.“

تقع الحريات الأساسية في التعبير والمعلومات، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، في صميم حرية مجتمعاتنا ورخائها. وبحماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، نساعد على حماية حريتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من نائب الأمين العام السيد إلياسون، والسيد دولوار باسم المنظمة ”مراسلون بلا حدود“، والسيدة بيرل. لقد كانت إحاطاتهم الإعلامية مؤثرة جدا وسوف يتعين علينا أن ندرس مقترحاتهم بعناية. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الليتوانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى دعم القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه اليوم.

انضم إلينا اليوم في هذه القاعة وفد كبير من مجلس النواب الإسباني الذي يمثل مختلف القوى السياسية في بلدي. وتجسّد زيارتهم رغبتهم في الاطلاع على عمل المجلس، مستفيدين من وجودنا في هذه الهيئة، ولدعم العمل الهام لهذه الهيئة.

إن حرية الصحافة، بوصفها تعبيراً واضحاً عن حرية التعبير والرأي، هي العمود الفقري للمجتمع الحر. إن حرية التعبير والرأي لهي الأكسجين الذي لا غنى عنه لجميع النظم الديمقراطية الجديرة بذلك الاسم. هذا الحق منصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعبّر عن دوره المزدوج ويبيّن أن من الضروري للجميع أن يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم دونما تدخّل، وفي التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بأية وسيلة ودون اعتبار للحدود.

إن ممارسة حرية الصحافة أمر أساسي، وليس فقط من قبل الصحفيين. إنها مهنة صعبة لأنها يجب أن تسترشد بالحاجة إلى تقديم معلومات صحيحة. وفي ذلك المسعى، من الحتمي

أن تنشأ الخلافات مع السلطات السياسية. ولكن هذا العمل أساسي من أجل التمكن من المعرفة والتفكير وتشكيل الآراء. وبالتالي، فإن للصحفيين دوراً مهماً بصفة خاصة في النزاعات المسلحة. تخبرنا الصحافة المستقلة عن الحقائق على أرض الواقع. وقد سهّل تطوير التكنولوجيات الجديدة إلى حد كبير سبل الوصول إلى المعلومات والأخبار في وقتها، وزاد عدد مصادر المعلومات وعزز دور وسائط الإعلام.

يؤدّي الصحفيون دوراً هاماً كثقل موازن للدعاية التي كثيراً ما تحاول التلاعب بالرأي العام. ويمكن أن تحدث تجاوزات، كما حدث عندما استخدمت محطات الإذاعة في منطقة البحيرات الكبرى قبل عقدين من الزمن للتحريض على الكراهية. وفي بعض الحالات، يكون الصحفيون الواسطة الوحيدة للوصول إلى المعلومات الصحيحة: ما كنا لنعرف الكثير اليوم عن الأحداث الجارية في اليمن أو سورية لولا وجود الصحفيين الذين كثيراً ما يأخذون التزامهم بعملهم إلى أبعاد بطولية. وفي كثير من الأحيان يكون الصحفيون هم الأصوات الوحيدة التي على ضحايا الاعتداءات والهجمات ضد المدنيين أن يعتمدوا عليها. وبالتالي، فهم يضطلعون بدور أساسي في ضمان استجابة المجتمع الدولي في محاولة للحيلولة دون تصاعد العنف، أو على الأقل التخفيف من عواقبه.

وعلاوة على ذلك، فمن المهم التأكد من أن الجرائم لن تمر دون عقاب وأن مرتكبيها يقدّمون إلى العدالة. وعلى سبيل المثال، فإن الصور التي التقطها واحتفظ بها الإسباني المرحّل فرانسيسكو بوا في معسكر موتهاوزن للاعتقال كانت بالغة الأهمية في تحديد المسؤولية في المحاكمات بعد الحرب العالمية الثانية. تحفز وسائط الإعلام الحكومات والمجتمع المدني على إيجاد حلول سلمية للنزاعات. وفي الواقع، أسهمت الصحافة في تشكيل جدول أعمال مجلس الأمن بتوجيه العناية إلى مفاهيم بما في ذلك حماية المدنيين والأطفال في النزاعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن. والضغوط التي يتعرّض لها الصحفيون في حالات النزاع هي أفضل تجسيد للدور غير المريح والذي لا غنى عنه للصحافة في مثل هذه الظروف. وفي بوروندي، على سبيل المثال، لم تتمكّن محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون المستقلة من البث لعدة أسابيع. يحدث هذا النوع من الضغط في أنحاء كثيرة من العالم. والاعتداءات على الصحفيين في أوكرانيا طوال العام الماضي، على سبيل المثال، تثير قلقاً بالغاً.

ومن المؤسف أن ظروف عمل الصحفيين تزداد صعوبة بسبب خطر الإرهاب. ويتزايد الضغط والترهيب على يد الجماعات الإرهابية. وقد ارتفعت نسبة اختطاف الصحفيين ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤. ونحن نتحدّث الآن عن تعتيم إخباري في أجزاء من العراق وسورية نظراً لعدم إمكانية وصول وسائط الإعلام. بدأ عام ٢٠١٥ بداية مؤلمة وشائنة بالهجوم على مجلة شارلي إبدو. والإرهابيون يوسعون نطاق عملهم. والسبب في أن الجماعات الإرهابية اختارت الصحافة واضح: فهي تمقت التعددية وتحاول فرض نفسها باستخدام وسائل قسرية. وبلدان مثل إسبانيا التي عانت من هجمات إرهابية تعرف من تجربتها أن هذه الجماعات تحرّكها غريزة دكتاتورية. يستخدم الإرهاب الجهادي شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي أدواتٍ رئيسيةٍ لتجنيد المقاتلين والحصول على التمويل. وتستخدم جماعات مثل داعش الشبكات الاجتماعية للإعلان عن أنشطتها ومن أجل الترهيب. وأفضل طريقة لمكافحة الدعاية الجهادية، في الأجلين المتوسط والطويل، هي المعلومات الصحيحة عن الوجه الحقيقي للإرهاب. ومن الأمثلة المعبّرة عن ذلك شهادة الفتيات الإيزيديات اللاتي تمكنّ من الفرار من داعش في العراق والفتيات النيجيريات اللاتي حُررن مؤخراً من السجن اللاإنساني لجماعة بوكو حرام.

ونحن مدينون بالكثير لوسائط الإعلام. وفي المقابل، فإن الأدوات التي تضمن حمايتها محدودة جداً. واسمحوا لي أن أشير

إلى بعض التدابير التي يمكن استخدامها لتحسين الظروف التي تقوم فيها بعملها الصعب جداً. من الضروري الاعتراف علناً بالعمل الذي تضطلع به وسائط الإعلام، ونؤكد مجدداً التزامنا بحمايتها. والمناقشات المفتوحة كما هي مناقشة اليوم فرصة ممتازة للقيام بذلك. ويتيح عمل مجلس الأمن أيضاً فرصاً من قبيل اعتماد مشاريع القرارات والبيانات الصحفية أو حتى فرض الجزاءات.

وينبغي للدول أن تدعو بنشاط إلى إنشاء إطار آمن حتى يتمكن الصحفيون من ممارسة مهنتهم دون إكراه وتخويف. ويبدأ ذلك بالتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتنفيذها، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو إنشاء آليات مثل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير ومجلس حقوق الإنسان والمقرر الخاص للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ومن الضروري أيضا دعم عمل الممثل المعني بحرية وسائط الإعلام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار وجهات نظر وسائط الإعلام أنفسها في تحديدنا للأنشطة الرامية إلى حماية أمنها. وليس هناك من هو أقدر على الإسهام في هذه المناقشة من ممتهني العمل الصحفي. وقبل المجيء إلى نيويورك، أتيحت لي فرصة الالتقاء في مدريد مع ممثلين للرابطات المهنية للصحافة الإسبانية، بما في ذلك منظمة ”مراسلون بلا حدود“، والاستماع إلى آرائهم. وقد استمعت إلى بعض المقترحات المثيرة للاهتمام جدا، والتي أود أن أسلط الضوء على بعضها هنا.

وقد كان من بينها اقتراح بأن تنظر المحاكم في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين باعتبارها جرائم حرب، وذلك وفقا لاعتبارات عديدة. وقد أشرت بالفعل إلى الدور الهام لوسائط الإعلام في النزاعات المسلحة. فالصحفيون معرضون بصفة خاصة، نظرا للطابع المحدد لعملهم، لتهديدات ومخاطر. ويمثل اختطاف وإعدام الصحفيين أدوات للدعاية والتخويف والإرهاب تستخدمها الجماعات الإرهابية للتأثير على الرأي العام. وهناك إفلات من العقاب على مستوى مرتفع في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، على نحو ما تم تسليط الضوء عليه في الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم، وهو ما يدعو إلى تعزيز التعاون بين المجلس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وسيكون من المفيد أيضا، وفقا لاقتراح استمعت إليه من ممثلي وسائط الإعلام في إسبانيا، تلقي تقرير من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير عن الظاهرة المثيرة للقلق والمتكررة على نحو متزايد المتمثلة في النفي القسري للعديد من الصحفيين. ووفقا لمنظمة ”مراسلون بلا حدود“، فقد اضطر ١٣٩ صحفيا و ٢٠ مدونا للذهاب إلى المنفى، وهو ما يعادل تقريبا ضعف عددهم في العام الماضي وكان السبب الرئيسي هو التهديد بالعنف أو السجن في ما يتصل بالمسائل التي يجرون تحقيقات بشأنها. ولم يعد سوى ٥ في المائة منهم إلى بلدانهم الأصلية، ولا يزال الـ ٩٥ في المائة المتبقون عرضة للخطر حتى في المنفى.

أود الآن أن أشير بإيجاز إلى الأولويات الثلاث ذات الأهمية الكبيرة لإسبانيا والتي تتصل بموضوع مناقشة اليوم.

أولا، بشأن المساواة بين الجنسين، فإن وسائل الاتصال أساسية لمنع العنف ضد المرأة وبلورة مشاركتها في عمليات السلام على السواء. ومحطة إذاعة أوكابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي شريك للأمم المتحدة ويبلغ عدد مستمعيها ١٤ مليون شخص، مثال ممتاز لذلك. وفي العام الماضي، منحت إسبانيا أرفع جوائزها، جائزة أميرة أستورياس للوفاق، للصحفية كادي أدزوبا تقديرا لدفاعها عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة. ونود الإشارة إلى تدابير ملموسة مثل إدراج معايير لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات في ما يتصل بانتهاك حقوق المرأة، بما في ذلك الصحفيات الكثيرات اللاتي تدافعن عن هذه الحقوق، في عمل لجان الجزاءات.

ثانيا، استعراض عمليات حفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لدور وسائط الإعلام في تحديد اختصاصات البعثات السياسية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها. والقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه اليوم، يؤكد على أهمية هذا العامل.

والعامل الثالث هو مكافحة الإرهاب. وتشدد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على أهمية دور وسائط الإعلام في كبح انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. والاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠١٦ سيتيح لنا الفرصة لتعزيز هذا المنظور. وعلاوة على ذلك، فإننا سنتناول من جانبنا أثناء اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب في مدريد في تموز/يوليه دور وسائط الإعلام في حلقة نقاش ستُكرس للاستدلال على عمليات تجنيد المقاتلين الأجانب ومنعها.

وأود أن أختتم باقتراح آخر. إن لدى الأمم المتحدة شبكة واسعة من الوكالات والمؤسسات التي يمكن أن تسهم في تحسين أمن الصحفيين، على النحو المبين في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، والتي وافق عليها اليونسكو في عام ٢٠١٢. وسيكون تقييم أثرها وإحالة نتائجها إلى الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة فكرة جيدة. وستكون الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) في عام ٢٠١٦ فرصة ممتازة للقيام بذلك ولتعزيز التعاون في هذا المجال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني للعاملين في المجال الصحفي، ولا سيما الذين يعرضون حياقم للخطر في حالات الصراع، على التزامهم النبيل بإسماع صوت الشهود. وقصصهم في غاية الأهمية لاستمرار يقظة ضمائرنا ولمساعدتنا في التصدي للجرائم والانتهاكات. وبالنيابة عن إسبانيا، فإنني أشيد بهم.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة وعلى الجهود الثابتة التي تبذلها ليتوانيا بهدف إدراج مسألة حرية الصحافة والتهديدات التي تتعرض لها في مختلف أعمال المجلس. أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الضيفين، السيد دولوار والسيدة بيرل، على كلماهما القوية اليوم وعلى العمل الهائل الذي يقومان به لتعزيز هذه القضية البالغة الأهمية. إن السيدة بيرل تمثل قوة هائلة للخير في العالم. وبصفتي أما وصحفية سابقة، فإنني مبهورة بقوهما. وأتقدم بشكر خاص إلى ابنها آدم على حضوره اليوم؛ وهو أفضل تذكير لنا بأسباب احتياجنا لأن نفعل المزيد لحماية الصحفيين.

قبل عامين تقريبا في تموز/يوليه ٢٠١٣، عندما اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة مسألة حماية الصحفيين (انظر S/PV.7003)، أثارت الولايات المتحدة قضية مازن درويش، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. إن درويش محتجز في الحبس الانفرادي منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، عندما ألقى مسؤولو النظام القبض عليه هو والعديد من زملائه. واليوم، فإنه لا يزال خلف القضبان إلى جانب زميلين له، هاني الزيتاني وحسين غرير. وفي ١٣ أيار/مايو، أي في وقت سابق من هذا الشهر، تم تأجيل محاكمتهم للمرة الرابعة والعشرين، وهو ليس أمرا مفاجئا بالنظر إلى أن جريمتهم الوحيدة كانت كشف الحقيقة بشأن فظائع نظام الأسد. ومنذ بداية هذا الشهر، فإن مكان وجود الرجال الثلاثة غير معروف. ويارا بدر، زوجة مازن الشجاعة، التي تقود المركز منذ اعتقاله والتي جابت العالم للمطالبة بالإفراج عنه، موجودة معنا في القاعة اليوم. وأنا أشكر يارا على كل ما تقوم به. وقضية درويش مثال على أول التحديات الثلاثة التي أريد تسليط الضوء عليها اليوم في ما يتعلق بحماية الصحفيين.

كيف يحمي المجتمع الدولي الصحفيين من الأطراف التي تتعمد استهدافهم؟ خلال الفترة التي تزيد على أربع سنوات

منذ بدء التراع السوري، قتل أكثر من ٨٠ صحفيا واختطف ما لا يقل عن ٩٠ آخرين، وفقا لما ذكرته لجنة حماية الصحفيين. وتعرض أعداد لا حصر لها منهم لتهديدات أو اعتداءات أو أصيبوا بجروح أو تعرضوا لقصف البراميل المتفجرة أو اختفوا. وهم مستهدفون من قبل كل من نظام الأسد والجماعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والذي يبدو أن إعدامه للصحفيين وكذلك لموظفي المعونة الإنسانية والجنود الأجانب وأتباع الأديان الأخرى أو الذين يؤمنون بأفكار سياسية مختلفة بطريقة بشعة يهدف إلى استخدام معاناة الضحايا كأداة للتجنيد وأيضا لثني غيرهم من الصحفيين عن تغطية الصراع.

وللأسف، يبدو أن أساليبه تحقق نجاحا في ظل الرواج الواسع لمواد الفيديو التي تصور أعمال الإعدام التي ينفذها في وسائط التواصل الاجتماعي فيما تراجعت التغطية الدولية والوطنية على السواء للتراع السوري نفسه تراجعا كبيرا. والقاسم المشترك بين نظام الأسد وداعش والجهات الأخرى من الدول ومن غير الدول التي تستهدف الصحفيين هو أنهم لا يريدون أن يراهم الناس على حقيقتهم – سواء كانت تلك الحقيقة تتمثل في استعداد نظام لتعذيب أبناء شعبه وقصفهم بالقنابل والغاز وتجويعهم بغية التشبث بالسلطة أو في جماعة تتخفى في رداء ديني وتدنس الكرامة الأساسية للبشر بشكل روتيني. ولذلك، فإن صحفيي العالم من على شاكلة مازن درويش وجيمس فولي ودانيال بيرل يشكلون خطرا بالغا على تلك الجماعات والحكومات. فتقاريرهم تترع قشرتها الخارجية وتكشف لنا عما تخفيه تحتها.

ويقودني هذا إلى التحدي الثاني. كيف يمكننا حماية الصحفيين، وبصورة أعم، الحريات الصحفية في الحالات التي يتصاعد فيها العنف وتنطوي على خطر ارتكاب فظائع جماعية؟ وهذا أمر هام لأننا نعلم أن الصحافة القوية يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في المساعدة على منع استفحال الأزمات وتحولها إلى صراعات شاملة وتخفيف حدة الظروف المواتية لحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ونحن نرى ذلك يحدث الآن في بوروندي. فبعد أن أعلن الحزب الحاكم عن ترشح الرئيس نكورونزيزا لفترة ولاية ثالثة على الرغم من الشرط الواضح الذي يحدد فترة شغل الرئاسة بولايتين بموجب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ثارت احتجاجات جماهيرية كبيرة. وردت الحكومة بإغلاق أهم المنافذ الإعلامية في البلد. وبعد مضي وقت غير طويل على محاولة الجيش الإطاحة بحكومة نكورونزيزا الحالية، تعرضت مكاتب ما لا يقل عن أربع محطات إذاعية مستقلة، كانت تنتقد حكومة نكورونزيزا بصفة عامة، للهجوم ودُمرت معداتها. ومنذ سحق المحاولة غير المشروعة للاستيلاء على السلطة، أفاد العديد من الصحفيين المستقلين بأنه جرى إبلاغهم بأنهم مدرجون على قائمة بأشخاص من المقرر القبض عليهم، وأشار كثيرون غيرهم إلى تلقيهم تهديدات بالقتل والتعذيب والاختفاء، مما اضطرهم للاختباء.

قال صحفي بوروندي في مقابلة صحفية: ”ليس هناك صحفي يشعر بما يكفي من الأمن الذي يمكّنه من البحث عن المعلومات“. وذلك هو الواقع الآن في بوروندي.

وحتى في البلدان التي لا تشهد نزاعات، ولا هي عرضة لخطر الانزلاق الوشيك إلى الاضطرابات، غالبا ما يكون تآكل الحريات الصحفية مؤشرا على التراجع عن احترام حقوق الإنسان، على الرغم من أهميتها البالغة بالنسبة للديمقراطيات المعافاة. وهذا هو التحدي الثالث الذي أود أن أثيره: كيف يمكننا – وأعني بعبارة ”نحن“ هذه، الأمم المتحدة، والهيئات مثل مجلس الأمن، فضلا عن فرادى الدول الأعضاء – مكافحة تآكل الحريات الصحفية بفعل الحكومات العازمة على إسكات أصوات النقد وغيرها من المنافذ الرئيسية الأخرى لحرية التعبير. فتطلّع إلى أي من المناطق

حولك لترى علامات الإنذار المثيرة للجزع إزاء الكيفية التي يقترن بها تضييق الخناق على حرية الصحافة مع قمع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين على نطاق أوسع.

خذ إثيوبيا مثلا، حيث لا يزال تسعة صحفيين ومدونين، ستة منهم من الموقع الجماعي Zone 9 الذي يغطي الأخبار السياسية والاجتماعية، مسجونين منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في إطار إعلان إثيوبيا المتعلق بمكافحة الإرهاب. وقد بدأت محاكمتهم أخيرا في ٣٠ آذار/مارس بعد عقد ٢٠ جلسات استماع إدارية لهم. وإذا ما أدينوا بموجب ذلك الإعلان، فإنهم يواجهون عقوبات بالسجن تزيد مدتها على عشر سنوات.

وخذ أذربيجان مثالا آخر، حيث لا تزال خديجة إسماعيلوفا – التي تساهم في إذاعة أوروبا الحرة وإذاعة الحرية، وهي خدمة إذاعية أذربيجانية – سجينة في مواجهة اتهامات ينظر إليها على نطاق واسع على أنها ذات دوافع سياسية. وقد عُرفت إسماعيلوفا بتقاريرها الصحفية عن الفساد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بعد إلقاء القبض عليها بتهم تحريض رجل على الانتحار، داهمت السلطات مكتب إذاعة الحرية في مدينة باكو وحققت مع الموظفين وصادرت مواد التقارير الصحفية، علاوة على إغلاق غرفة الأخبار. وأضيفت تهم جديدة إلى قضية إسماعيلوفا وهي لا تزال في انتظار المحاكمة عليها، بما في ذلك الاختلاس، والنشاط التجاري غير القانوني، وإساءة استعمال السلطة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أعدادا لا حصر لها من الأشخاص المتضررين في جميع أنحاء العالم من استهداف كل فرد أو فئة عن طريق المقاضاة أو شن الهجمات والتهديدات، ما دام يضطر أولئك الأشخاص الذين يشعرون بالخطر إما إلى فرض رقابة ذاتية على تقاريرهم الصحفية، أو إلى الاختباء أو الهروب من البلدان التي هي بحاجة ماسة إلى أصواتهم المستقلة.

وأود أن أدلي بأربع توصيات في ختام تناولي للكيفية التي يمكننا بها التصدي لهذه التحديات، نظرا للأهمية الحاسمة للحريات الصحفية في تعزيز العديد من أهداف المجلس.

أولا، يجب أن ندين الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول التي تهاجم الصحفيين، علاوة على إدانة القوانين واللوائح التي تفرض قيودا مفرطة وتؤدي إلى تقويض حريتهم. ومن الأسهل كثيرا الحيلولة دون إغلاق تلك المنافذ قياسا إلى الكفاح من أجل إعادة فتحها مرة أخرى.

ثانيا، يجب أن نوفر للصحفيين الأدوات التي يحتاجونها لحماية أنفسهم، وخاصة حين يعملون في مناطق النزاع والمجتمعات القمعية. وإن مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار الذي استثمرته الولايات المتحدة في تدريب ما يربو على ١٠ ٠٠٠ من الصحفيين المعرضين للخطر والمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال السلامة وتوفير أدوات مكافحة الرقابة الصحفية المفروضة عليهم ليس سوى أحد الأمثلة على ذلك. وهناك مثال آخر يتجسد في التدريب الذي قدمته مجموعات المجتمع المدني، من قبيل معهد إعداد التقارير عن الحرب والسلام الذي قُتل مديره في العراق، عمار الشهبندر، في انفجار سيارة مفخخة في ٢ أيار/مايو، فكان ذلك خسارة فادحة لأسرته ولمجتمع الصحفيين الذين تدربوا على يده، بالإضافة إلى كونه خسارة فادحة لأمته.

ثالثا، يمكننا كفالة مساءلة أولئك الأشخاص الذين يهاجمون الصحفيين عن جرائمهم حقا. وإن الفشل في التحقيق الفعال في هذه الجرائم فضلا المحاكمة عليها، يبعث برسالة واضحة إلى مرتكبيها مفادها أن بوسعهم أن يواصلوا ارتكابها دون أن تترتب عن ذلك أي عواقب عليهم.

رابعا وأخيرا، يمكننا المساعدة على وضع برامج لحماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاعات، لا سيما أولئك الذين يُستهدفون بسبب عملهم. وتبيّن لنا كولومبيا كيف يمكن القيام بذلك. فقد تم تمكين وحدة الحماية الوطنية التي أنشأتها الحكومة في عام ٢٠١١ كي تكون قادرة على حماية الفئات الضعيفة، بمن في ذلك الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. وفي العام الماضي، تلقى أكثر من ٨٠ صحفيا – وهو عدد استثنائي

– تدابير الحماية التي تراوحت بين توفير الهواتف الخلوية لهم وإعانات النقل والحراس الشخصيين والسيارات المصفحة. وتخصص لهذا البرنامج ميزانية سنوية قدرها ١٦٠ مليون دولار، وهي تشهد على التزام كولومبيا بحماية هؤلاء الأفراد وإدراكها للدور الهام للغاية الذي تضطلع به هذه المجموعات.

لقد كانت جنيث بيدويا من ضمن الصحفيين الذين تلقوا الحماية. ففي عام ٢٠٠٠، حين كانت تبلغ من العمر ٢٦ عاما، كانت بيدويا في طريقها إلى أحد أكثر السجون خطرا في البلد بغرض إعداد تقرير عن الجماعات شبه العسكرية عند اختطافها ووضعها تحت تأثير المخدرات، ومن ثم أخذها إلى مخبأ تعرضت فيه للاغتصاب والضرب من قبل ثلاثة رجال. وقال لها أحدهم أثناء إساءة معاملتهم لها: ”إننا نبعث عبرك برسالة إلى الصحافة في كولومبيا“. وفيما بعد، تركوها مقيدة بالقرب من مدفن للقمامة، وسرعان ما فرت من البلد بعد ذلك. واليوم، عادت بيدويا إلى كولومبيا وهي تواصل إعداد التقارير الصحفية تحت حماية حراس شخصيين تابعين لوحدة الحماية في كولومبيا. ومع أنها ما زالت تشعر بالخوف، غير أنها تواصل العمل بدافع من الالتزام بحكاية تلك القصص التي لن تحكى خلافا لذلك، بما في ذلك قصتها هي بطبيعة الحال.

وبحديثها عن تجربتها الشخصية، ساعدت بيدويا في الكشف عن مشكلة الاعتداء الجنسي المستمرة على امتداد النزاع الطويل في كولومبيا، وهي مشكلة خطيرة للغاية ونادرا ما يُبلغ عنها. بل أصبحت بيدويا مدافعة رائدة عن المساءلة على الرغم من أن العديد من مهاجميها لا يزالون يتنقلون في البلد بحرية تامة. وقادت بيدويا أيضا حملة على نطاق البلد أسفرت عن إنشاء اليوم الوطني لكرامة النساء من ضحايا العنف الجنسي، الذي وافق رئيس كولومبيا، مانويل سانتوس كالديرون، على إنشائه في العام الماضي. وقد احتفلت كولومبيا بهذا اليوم للمرة الأولى قبل يومين فقط، يوم الاثنين ٢٥ أيار/مايو.

ولا تزال هناك قلة من القصص الحية الأخرى عن أهمية حماية الصحفيين التي تفوق قصة بيدويا عظمة. ويجب ألا نسمح بإخراس مثل هذه الأصوات أبدا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي تكتسي أهمية اليوم أكثر من ذي قبل. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام على بيانه، والسيدة بيرل، والسيد دولوار، على شهادتيهما الهامتين اللتين سمحتا لنا بفهم التحديات التي يواجهها الصحفيون في الميدان بشكل أفضل، علاوة على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين حمايتهم. ولن ننسى أبدا دانيال بيرل أو أي من الصحفيين الذين دفعوا حياتهم تأكيدا لالتزامهم بحرية الإعلام. ففي مأساتهم التزام بالنسبة لنا جميعا. وأود أن أقول للسيدة ماريان بيرل أن التزامها ما يزال يمثل مصدر إلهام لنا جميعا، أود أن أرحب بابنها الذي سيحتفل بعيد ميلاده غدا.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل الدؤوب الذي واصلت القيام به منظمة مراسلون بلا حدود على مدى سنوات عديدة بغرض لفت الانتباه إلى حالة الصحفيين المعرضين للخطر وإيجاد سبل ملموسة لتحسين أوضاعهم.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير، هاجم إرهابيون في قلب باريس مقر صحيفة شارلي إيبدو بالأسلحة الثقيلة، فقتلوا ١٢ شخصا وأصابوا ١١ آخرين. وبهجومهم على تلك الصحيفة لم يقتل الإرهابيون أفرادا فحسب، بل حين يقتل صحفي، إنما تستهدف حرية التعبير نفسها. وكما أكد القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اعتمده المجلس اليوم، فإن الصحافة الحرة المستقلة تمثّل أحد الأسس الرئيسية التي تقوم عليها مجتمعاتنا الديمقراطية. وحتى قبل الهجوم القاتل على صحيفة شارلي إيبدو، كان الصحفيون في جميع أنحاء العالم ضحايا العنف وطالما ضحوا بأرواحهم فداء لحرية التعبير.

وكما لوحظ في عام ٢٠١٤، قُتل نحو ٦٦ صحفيا، من بينهم ١١ مساعدا و ١٩ من ممارسي الصحافة المعنية بالمواطنين، واحتجز ما يزيد على ٣٥٠ منهم. وأصبح الآلاف منهم ضحايا المضايقات والاعتقال التعسفي والتشريعات المقوضة للحريات. ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا في عام ٢٠١٥، إذ فقد ٢٥ منهم، بمن في ذلك العديد من ممارسي الصحافة المحلية، حياقم بالفعل هذا العام. ولا يزال الصحفيون يتعرضون في كل مكان للاضطهاد من قبل النظم الشمولية التي تسعى إلى إسكاقم. وعليه، قُتل في سوريا منذ بداية النزاع هناك نحو ١٠٠ صحفي، بعضهم فنيون وآخرون غير فنيين، بمن في ذلك أربعة مواطنين فرنسيين. وضحى هؤلاء بأرواحهم إصرارا على أن يكشفوا للعالم حقائق القمع العشوائي الذي يلحق الضرر بالشعب السوري. وبالإضافة إلى الاضطهاد الذي يمارسه النظام، هناك أيضا وحشية تنظيم داعش. فهذه الجماعة الإرهابية لا تتردد في استخدام وسائط الإعلام لتبث مشاهد إعدام الصحفيين بطريقة شنيعة وصادمة للضمير الإنساني.

فالإرهابيون يهاجمون الصحفيين لأنهم يمثلون كل ما يبغضه داعش ويسعى للقضاء عليه: الحرية والتعددية والديمقراطية. فهم يحاولون سواء في العراق أم في سوريا إيجاد ثقب أسود لا تفلت منه المعلومات أبدا، وحيث يسود الظلام والظلامية وحدهما. وينبغي أن يدرك هؤلاء الإرهابيون أن تصرفاقم الوحشية هذه ليس لها إلا أن تزيد عزمنا الجماعي على مكافحتهم.

واليوم يوافق الجميع على أن التحدي المتمثل في حماية الصحفيين لم يتم التصدي له بعد. وإن من أولى المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات، أن توفر الحماية للصحفيين وتمكنهم من أداء مهامهم بشكل مستقل ودون عوائق.

يشمل ذلك بالضرورة مكافحة الإفلات من العقاب لمن يرتكبون أعمال العنف. على الدول التحقيق بصورة منتظمة مع مرتكبيه واعتقالهم وتقديمهم إلى المحاكمة. في الوقت الراهن، تمر ٩٠ في المائة من جرائم قتل الصحفيين بدون عقاب، وهو ما يعزز المزيد من أعمال العنف. تلك حالة غير مقبولة. يمكن أيضا للمحكمة الجنائية الدولية أن تضطلع بدور. ووفقا لاتفاقيات جنيف فإن الصحفيين مدنيون. وبالتالي يمكن أن يشكل قتلهم جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. النصوص موجودة. يلزم تطبيقها.

على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، النظر في هذه الحالة، واتخاذ إجراءات لحماية الصحفيين. ينبغي أن نعترف بأن الصحفيين معرضين للخطر في مناطق الصراع، وينبغي لنا أن نكفل بصورة أكثر منهجية وانتظاما ضمان عمليات حفظ السلام لحمايتهم بوصفهم مدنيين معرضين للخطر. وينبغي أيضا أن تقدم عمليات حفظ السلام تقارير إلى المجلس عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الصحفيين.

وكما ذكرنا السيد دولوار، فإن العنف ضد الصحفيين لا يقتصر على حالات النزاع المسلح. تقع معظم الاعتداءات في بلدان يسودها السلام، في أغلب الأحيان عندما يقوم الصحفيون بالتحقيق في حالات الفساد أو الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي وضعت تحت رعاية اليونسكو في عام ٢٠١٢، مبادرة ممتازة. وينبغي الآن أن تنفذ على نحو كامل من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني. ومن المهم أيضا، كما حث السيد دولوار، النظر في السبل الكفيلة بتحسين الاتساق والفعالية والتعريف بجهود الأمم المتحدة بشأن مسألة حماية الصحفيين.

تكمن حرية توفير المعلومات في صميم كل ديمقراطية. إنها تجري في دماء فرنسا، وهي واحدة من أعلى أولوياتنا، في الداخل والخارج على حد سواء. في كل يوم، يساعدنا

الصحفيون والمدونون والمراسلون الحربيون ومن يرتبط بهم من موظفين على تحسين فهمنا للعالم وما يحدث فيه من تغييرات. بوسعنا جميعا أن نرى أن أول رد فعل لأعداء الحرية هو تكميم الصحافة، وأن أول مدافع عن الديمقراطية هو وسائط الإعلام المستقلة. لا بد من احترام حرية التعبير في كل مكان. من مسؤوليتنا الجماعية، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، العمل على ضمان التمتع الكامل بهذه الحرية. لنجعل من ذلك معركتنا المشتركة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بكم، سيدي، والوزراء الآخرين الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الليتوانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع المسلح. كما أشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام؛ والسيد كريستوف دولوار، المدير العام لمنظمة ''مراسلون بلا حدود''؛ والسيدة ماريان بيرل، من مؤسسة دانيال بيرل، على إحاطاتهم الإعلامية.

تكشف الصراعات المسلحة الجارية حاليا في جميع أنحاء العالم عن معاناة المدنيين، خاصة النساء والأطفال والأفراد المعرضين للخطر. أصبحت إفادات الصحفيين شهود العيان في حالات التراع المسلح أساسية. بفضل وجودهم، نتلقى معلومات في وقتها عن العديد من الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء، والتي مكنت في أحيان كثيرة المجتمع الدولي من اتخاذ قرارات هامة. لا يعمل الصحفيون والصحفيات في ظروف صعبة فحسب، بل وهم على نحو متزايد هدف للهجمات المتعمدة ضدهم في مناطق التراع. يتعرضون في كثير من الأحيان للخطف طلبا للفدية، إن لم يتعرضوا للتعذيب أو الإعدام في غياب أية إجراءات قانونية. ولا تسلم الصحفيات ومساعداتهن، بل وأحيانا ما يتم استهدافهن عمدا. عندما يجعل إرهابيو داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرهما من الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى من الصحفيين هدفا مفضلا، يجب أن يتمثل التزامنا في تقديم المساعدة الفورية عن طريق تعزيز حمايتهم. ومن بين سبل إثناء الجهات الفاعلة من غير الدول التي لا تعتبر نفسها ملزمة بالصكوك الدولية المتعلقة بحماية الصحفيين، الملاحقة الفعالة لمرتكبي هذه الأعمال.

يتمتع الصحفيون في حالات التراع المسلح بنفس الحماية شأن المدنيين الآخرين عند تطبيق القانون الدولي الإنساني وفقا لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. لقد أثار اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي يطالب بحماية الصحفيين في مناطق الحرب، آمالا كبارا وكان مدعاة لسرور أبناء المهنة، حتى وإن لم يلب تنفيذه التوقعات. وعلى الرغم من الالتزامات المنبثقة عن اتفاقيات جنيف والقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، لم تتقلص الهجمات ضد الصحفيين. ووفقا للمذكرة المفاهيمية (S/2015/303، المرفق) المقدمة من الرئاسة الليتوانية، فقد قتل في عام ٢٠١٤ وحده ٦١ صحفيا، ٨٧ في المائة منهم صحفيون محليون، وأودع ٢٢١ آخرين السجون. ومن ثم فإن مشكلة حماية الصحفيين في حالات التراع المسلح ترتبط بشكل أوثق بعدم كفاية الإرادة السياسية أو انعدامها من جانب الأطراف المتحاربة فيما يتعلق باحترام التزاماتها، من ارتباطها بعدم وجود إطار قانوني.

ونأمل أن يمثل القرار الذي اتخذناه للتو (القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)) مرحلة جديدة في سياق التزام الدول بالاضطلاع على نحو كامل بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية العاملين في وسائط الإعلام في التراعات المسلحة ويرسل رسالة قوية من المجلس مفادها أن الهجمات غير المبررة على الصحفيين في جميع أنحاء العالم لن تمر دون عقاب. وفي ضوء ذلك، من الضروري التشديد على التدابير العملية والفعالة التي من شأنها أن تساعد على منع الهجمات التي تستهدف حاليا الصحفيين والصحفيات والحد منها. وإذ نذكر بالمسؤولية الرئيسية للأطراف المتحاربة،

ولا سيما الدول، عن حماية الصحفيين، سنحسن صنعا أن نسلط الضوء على إسهامات المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز الامتثال. من شأن زيادة الوعي بين المعنيين وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالحماية أن يسهم أيضا في تعزيز التعاون بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاهتمام الخاص الذي تكرسه اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان لمسألة حماية الصحفيين.

ونشيد بالدور عظيم الأهمية الذي يضطلع به الصحفيون والموظفون المرتبطون بهم في حماية المدنيين المحاصرين في حالات التراع المسلح وإسهامهم في إقامة مجتمعات ديمقراطية. ونشدد على أن تدريبهم وتقيدهم الصارم بمدونات أخلاقيات المهنة سوف يساعد بعضهم على تجنب السقوط في عثرات التضليل الإعلامي والدعوات إلى الكراهية التي تهدد بخطر زيادة تفاقم الصراعات. وفي هذا الصدد، ينبغي للصحفيين احترام مبادئ الحياد والموضوعية في ممارسة مهنتهم. كما نذكر المسؤولين عن منافذ وسائط الإعلام بتقييم المخاطر مليا قبل إرسال الصحفيين ومن يرتبط بهم من موظفين إلى مناطق التراع، من أجل تفادي تعريضهم للإرهاب العشوائي الذين كثيرا ما يستهدفهم اليوم.

وفي الختام، أود أن أحيي مرة أخرى ذكرى جميع الذين تعرضوا ظلما للإعدام ونعرب عن إجلالنا للذين ما زالوا في أيدي الجماعات المسلحة والإرهابيين.

وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط، وفي المطالبة بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى العدالة، حيث يجب وضع حد لإفلات من يقتلون الصحفيين من العقاب.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وبوزراء الخارجية الآخرين المشاركين في مناقشة اليوم، وأن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية. وأود أن أثني على الإحاطتين الإعلاميتين الشاحذتين للفكر اللتين استمعنا إليهما من السيد كريستوف دولوار والسيدة ماريان بيرل، ولا سيما تأملات السيدة بيرل بشأن الطبيعة المتغيرة للصحافة، والحاجة إلى التفكير بشأن تحقيق التوازن بين التحقيقات الإعلامية والإعلام الترفيهي، وتحليلها للتهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية، وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول – وللأسف – حكومات أعضاء في منظمتنا على أولئك الذين يحملون على عاتقهم التحدي المتمثل في نقل الأخبار.

لقد مضى ما يقرب من تسع سنوات منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية الصحفيين في التراعات المسلحة. وكما سمعنا اليوم، فقد كانت السنوات التي مرت منذ ذلك الحين فترة بالغة الخطورة والدموية. فقد قُتل أكثر من ٦٠ صحفيا كل عام منذ اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وكانت معظم هذه الوفيات – وليس جميعها – متصلة بالتراع، ولم يتم الإبلاغ عن حالات عديدة. وهناك ٢٥ صحفيا قُتلوا بالفعل هذا العام. ولذلك، ترحب نيوزيلندا بالفرصة التي تتيحها لنا هذه المناقشة للتفكير في حماية الصحفيين في حالات التراع المسلح، ونشيد بليتوانيا على اتخاذ هذه المبادرة.

وأود اليوم أن أركز على تحديات أربعة أمام توفير الحماية. أولا، التصدي للإفلات من العقاب. فمن بين كل ١٠ حالات هناك تسع حالات لا تتم فيها مقاضاة مرتكبي الاعتداءات على الصحفيين على الإطلاق. ويظل هذا الأمر يشكل مسؤولية وطنية في المقام الأول. وفي حين يمكن أن يشكل ذلك تحديا خاصا أمام الدول الهشة والمتضررة من التراعات، هناك أدوات متاحة لمساعدتها، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية. وينبغي للدول أن تحسن طلبها للمساعدة. ويعزز قرار اليوم ٢٢٢٢ (٢٠١٥) من المعايير في هذا المجال.

ثانيا، ترحب نيوزيلندا بزيادة رصد الأمم المتحدة لحماية الصحفيين، بما في ذلك في التقرير المواضيعي للأمين العام عن

حماية المدنيين (S/2013/689) وفي التقارير القطرية. وينبغي لهذه التقارير أن تتضمن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف المقررين والمبعوثين الخاصين الذين يثيرون مخاوف بشأن الاعتداءات على الصحفيين فيما يتصل بولاية كل منهم. فسيضفي ذلك مزيدا من الوضوح، على الصعيد الوطني وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحسين تنفيذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والآن القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) كذلك.

ثالثا، نسلم بأوجه الضعف التي يواجهها الصحفيون المحليون، الذين يمثلون غالبية الضحايا. فغالبا ما لا تتاح لهم إمكانية الحصول إلى نوع المعدات والموارد التي يمكن أن تساعدهم على الحفاظ على سلامتهم. وفي هذا الصدد، نحث المنظمات الإعلامية على تحمل المسؤولية عن جميع موظفيها، بغض النظر عن حالتهم الوطنية. كما نحث موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان على توخي اليقظة إزاء تحديات الحماية التي تواجه الصحفيين المحليين.

وأخيرا، هناك أثر تحويلي للتكنولوجيا والمشهد الإعلامي سريع التطور. فأي شخص لديه قلم ومفكرة، وهاتف ذكي، وحساب على تويتر يمكنه أن يسهم في المناقشة عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة المواطنين الصحفيين الذين كثيرا ما يكونوا هم المصدر الوحيد للمعلومات في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. ولا يمكن تجاهل أهمية هذه التغييرات. وعادة ما يتعرض المواطنون الصحفيون للخطر ويقعون فيه. وقد اتضح ذلك بجلاء في سوريا، حيث تشير تقارير موثوق بها إلى أن ما لا يقل عن ١٣٠ صحفيا من المواطنين والعاملين عبر الإنترنت قتلوا منذ بداية التراع.

ويظل الصحفيون يمثلون جزءا حيويا من عملنا هنا في المجلس. وقد تم تذكيرنا بوضوح اليوم بالعديد من الحوادث المروعة التي تتعلق باضطهاد الصحفيين في سوريا وأماكن أخرى. وإننا لنقدر علاقتنا الوثيقة مع ممثلي وسائط الإعلام الذين يتابعون أعمال المجلس في القاعة هنا وفي أماكن التراعات بالخارج على حد سواء. حيث يجب نقل قصة ما يحدث على أرض الواقع وخلف الكواليس. فالشعوب في بوروندي وسوريا وجنوب السودان وأوكرانيا واليمن، وفي أماكن أخرى، بحاجة لمن يتحدث عنها.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالفرصة التي أتيحت للمجلس ليتناول مرة أخرى مسألة حماية الصحفيين، التي تمثل جانبا هاما من جوانب مشكلة حماية المدنيين في التراعات المسلحة.

وفي إطار مختلف التراعات المسلحة المستمرة، لا تزال الصحافة تمثل مهنة من أخطر المهن. فخلال الأسبوع الماضي وحده، تلقينا أنباء عن حالة وفاة مأساوية أخرى لأحد ممثلي الصحافة - - هو الصحفي التلفزيوني العراقي فراس البحري - على يد الدولة الإسلامية. فالصحفيون الذين يندرجون في فئة المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني يتمتعون بالتالي بالحماية بموجب قانون التراعات المسلحة، وهذا أمر مناسب تماما.

وعلى خلفية الدور المتنامي الذي تضطلع به وسائط الإعلام في الحياة السياسية والاجتماعية في العالم، يتم إدراج المسائل المتعلقة بالصحفيين على نحو متزايد في جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة، ولا سيما اليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، ومجلس الأمن. ونرى في القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذناه اليوم استكمالا للقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الوثيقة الأساسية للمجلس بشأن الموضوع. وينبغي أن يستمر اعتبار موضوع حماية أمن الصحفيين من الأولويات في عمل تلك الهيئات، مع مراعاة الولاية والاختصاص بطبيعة الحال. وفي نفس الوقت، فإن المحاولات الرامية إلى توسيع نطاق تفسير هذه الفئة لتشمل

عمليا أي شخص وكل شخص يستخدم الإنترنت، حتى وإن لم يكن من العاملين في الصحافة المهنية، لن تحسن من فعاليتها أما عدم وضوح مفهوم ما هو الصحفي فلن يساعد الحالة.

وبالرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي، كانت الحالة المتعلقة بحماية الصحفيين دون مستوى التطلعات إلى حد كبير، حيث إنه في بعض الأحيان تم تجاهل حقوقهم بشكل صارخ وكانت حياتهم وصحتهم معرضة للخطر. وقد ارتفع عدد الصحفيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٤. ولا تزال أخبار الوفيات أو الإصابات في صفوف الصحفيين في سوريا والعراق وليبيا وغيرها من البلدان تصلنا بوتيرة تثير الجزع. وأصبح الموظفون العاملون في وسائط الإعلام في البؤر الساخنة ضحايا للتخويف والاعتداءات وعمليات التفتيش والاحتجاز التعسفي والطرد. أما اختطاف الصحفيين على يد الدولة الإسلامية وما يتصل بها من منظمات إرهابية فيبعث على القلق الشديد. ونحن جميعا على دراية بحالات تكون فيها المعدات التي يحتاج إليها الصحفيون من أجل تنفيذ مهامهم المهنية قد تمت مصادرتها أو إتلافها عمدا.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الحالة في أوكرانيا، حيث لا يتعرض الصحفيون للخطر فحسب أثناء تأدية عملهم، ولا سيما أولئك ممن يمثلون وسائط الإعلام الروسي، بل إنهم مجبرون أيضا على العمل في ظروف التمييز على نطاق واسع. حيث يقوم أفراد من الخدمات الخاصة الأوكرانية بالقبض على الصحفيين الروس بصورة دورية. وقد دفع بعض الممثلين من وسائط الإعلام الروسية والأجنبية أرواحهم ثمنا لجهودهم الرامية إلى العمل في مناطق الحرب والإبلاغ بحقيقة ما يحدث هناك. وللأسف، فهذه الحالات لم تمض دون عقاب فحسب، بل إنها لم تكن دائما تنمو إلى علم الهيئات الدولية ذات الصلة ومنظمات حقوق الإنسان.

أما أحد جوانب النزاعات المسلحة المعاصرة فهو ما يعرف بحرب المعلومات. ويتضمن تحقيق النصر فيه استخدام مجموعة واسعة النطاق من الأسلحة، التي تشمل، على وجه الخصوص، قرارات بعض الدول بحظر البث أو فرض جزاءات على وسائط الإعلام التي لا تروق لها. كما ينبغي أن ندرج في هذا النوع من الحروب نشر التحريض على التعصب وخطاب الكراهية. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى المسؤولية التي تقع على عاتق الصحفيين تجاه المجتمع.

ونتفق مع أحكام المذكرة مفاهيمية التي أعدت لجلسة اليوم (S/2015/307، المرفق) بشأن ضرورة ضمان توفير التدريب السليم للصحفيين العاملين في حالات النزاع المسلح وتقليل المخاطر التي ينطوي عليها هذا العمل لأدنى حد. ويشير بوضوح تزايد عدد الضحايا من الصحفيين إلى الحاجة إلى مضاعفة الجهود لضمان حمايتهم في مناطق النزاعات المسلحة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، على عاتق أطراف النزاع.

وندين بشدة أي أعمال عنف ضد الصحفيين وندعو السلطات في جميع الدول التي تجري على أرضها نزاعات مسلحة إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التحقيق في تلك الجرائم وملاحقتها قضائيا، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد الإعلاميين وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

السيدة أدنين (ماليزيا) تكلمت بالإنكليزية): باسم الوفد الماليزي، أود أن أشكر السيد لينكفيتشيوس، وزير خارجية ليتوانيا، وليتوانيا على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن المسألة الهامة المتمثلة في حماية المدنيين، لا سيما الصحفيين، في حالات النزاع المسلح. ونعتقد أن حضوره هنا اليوم يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها للمسألة، ونشيد بالقيادة الليتوانية في النهوض بجدول الأعمال هذا.

ويسرنا اشتراكنا في تقديم مشروع القرار وانضمامنا إلى توافق الآراء حول القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس توا.

ويشكر وفد بلدي السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام؛ والسيد كريستوف دولوار مدير ”مراسلون بلا حدود“؛ والسيدة ماريان بيرل، ممثلة مؤسسة دانيال بيرل، على إحاطاتهم الإعلامية التي استمعنا إليها باهتمام كبير.

نرى أن القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) يسهم مساهمة إيجابية نحو تعزيز القواعد والمعايير الدولية القائمة بشأن حماية المدنيين، ولا سيما الصحفيين العاملين في حالات التراع المسلح.

وتغتنم ماليزيا هذه الفرصة للإشادة بأولئك الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم ويفقدون أطرافهم، وفي بعض الحالات يدفعون حياتهم ثمنا، في سعيهم لأداء رسالتهم، ألا وهي تسليط الضوء على البعد الإنساني للتراعات، بما في ذلك الأسباب الكامنة وراءها ونقل حكايات أولئك العالقين في دوامات العنف.

ونشدد على أنه في حالات التراع المسلح، تقع المسؤولية عن ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، على عاتق أطراف التراع بصرف النظر عما إذا كانت حالات التراع تحدث على المستوى الداخلي للدولة أو بين الدول. والواقع أن مسؤولية أطراف التراع مكرسة بوضوح في الصكوك الدولية المنطبقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. ونرى بقلق بالغ الاتجاه المتزايد لاستهداف الصحفيين عمدا من جانب أطراف التراع. ومما يجعل هذه الإحصاءات أكثر إثارة للقلق أنها تشير على ما يبدو إلى استهداف الصحفيين عمدا، ولا سيما من قبل الجهات من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية والأفراد المرتبطون بها.

منذ ما يزيد على أسبوع بقليل، في ٢٠ أيار/مايو، تواترت أنباء عن اختطاف داعش للصحفي فراس ياسين في الموصل بالعراق وإعدامه لاحقا. وقبل ذلك بشهر تقريبا، في ٢٧ نيسان/أبريل، وفي الموصل أيضا، عثر على جثة ثائر العلي، رئيس تحرير صحيفة رأي الناس. وكان تنظيم داعش أيضا قد اختطفه ثم أعدمه. فما هي جريمتهما؟ لقد ألقيا الضوء على الفظائع التي يرتكبها ذلك التنظيم.

وما تقشعر له الأبدان أكثر هو الفظائع المستمرة التي يرتكبها وتلك التي ارتكبها مؤخرا تنظيم داعش والمنتسبون إليه متمثلة في الاستغلال الخبيث لأعمال تعذيب الصحفيين وتشويههم وقتلهم – بما في ذلك جيمس فولي وكينجي غوتو وستيفن سوتلوف – كأدوات دعاية سعيا لتحقيق أهدافه السياسية المريبة. وفي ظل تلك التطورات، على المجتمع الدولي ومجلس الأمن تقوية عزمهما الجماعي نحو كفالة عدم معاناة المزيد من الصحفيين لمصير هؤلاء الأفراد البواسل.

إن انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام سيادة القانون والحكم الرشيد وغياب مؤسسات القانون والنظام ذات الصلة هي من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على سلامة وأمن المدنيين في حالات الصراع، بمن فيهم الصحفيون. ونؤيد تماما المبدأ القائل إنه حينما تحدث انتهاكات واعتداءات على المدنيين، فلا بد من محاسبة مرتكبيها، بما في ذلك من خلال الإجراءات العقابية.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع القلق تقرير الأمين العام (A/69/268) الذي شدد، من بين جملة أمور أخرى، على غياب المساءلة عن الاعتداءات ضد الصحفيين. والأرقام المذكورة مثيرة للقلق. ففي هذا العام وحده، أودت حالات التراع في أنحاء العالم بحياة ما لا يقل عن ١٣ من الصحفيين. ومنذ عام ١٩٩٢، لقي ٣٧٧ من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام حتفهم بسبب التراعات العنيفة أو أثناء القيام بمهام خطيرة. وتكبدت ماليزيا أولى خسائرها في الأرواح قبل حوالي ثلاث سنوات، حينما قتل السيد نورامفيزول مهد نور، وهو مصور كان يرافق قافلة إنسانية في الصومال، في حادث تبادل إطلاق نار.

وتؤكد ماليزيا مجددا أن الدور الذي يضطلع به الصحفيون في حالات التراع المسلح بالغ الأهمية ولا غنى عنه. ومن منظور

أوسع نطاقا، يضطلع الصحفيون أيضا بدور إيجابي في المساهمة في حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال الإبلاغ عن الأعمال الوحشية المزعومة أو توثيق العنف في البحث عن العدالة للضحايا. وإذ نضع في اعتبارنا المخاطر التي يتحملها هؤلاء الأفراد البواسل في انتزاع المعلومات في سياق حالات العنف والنزاع وكفالة أن تصل تلك المعلومات إلى الجهات القادرة على التصدي للحالة، بما في ذلك هذا المجلس – فإن ذلك يتطلب استجابة لتعزيز استمرار سلامتهم وأمنهم ورفاههم بينما يعملون في ظل هذه الظروف القاسية.

وفي سياق حالات العنف والنزاع المسلح، يضطلع الصحفيون بدور حاسم من خلال ممارستهم للحق في حرية التعبير والرأي. وكما شهدنا جميعا، دفع العديد من الصحفيين ثمناً باهظا، وسيواصل الكثيرون غيرهم تكبده ما لم تتخذ جميع الأطراف المعنية تدابير واضحة لكفالة سلامتهم وأمنهم في هذه الحالات. ويعتقد وفد بلدي أنه يجب على المجلس مواصلة الدفاع عن سلامة الصحفيين وحمايتهم في حالات النزاع المسلح. ولا تزال ماليزيا مهتمة وملتزمة تماما بتلك المهمة، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجلس.

السيد عميش (الأردن): أتقدم لكم بالشكر الجزيل، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة هذا الموضوع الهام بشأن حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة. وأتقدم بالشكر لكل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة والسيد كريستوف دولوار والسيدة ماريان بيرل على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

لقد حصل تقدم كبير في تطوير المعايير والأطر القانونية المرتبطة بحماية الصحفيين والإعلاميين في النزاعات المسلحة منذ اعتماد اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٧٣ (د – ٢٥) لعام ١٩٧٠. والتي تعتبر كلها نقاط تحول حاسمة في طرق توفير الحماية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.

إلا أنه، وبالرغم من تلك الجهود، فإننا ما زلنا نشهد زيادة غير مسبوقة في أعداد الضحايا من الصحفيين والإعلاميين حول العالم. حيث شهد عام ٢٠١٤ قتل ٦٧ صحفيا وخطف ١١٩، ونفي ١٣٩، وسجن ٢٢١ منهم. وحتى الآن في هذا العام، قتل ٢٥ صحفيا. كما لا تزال العديد من الصحفيات يتعرضن إلى أسوأ أشكال العنف الجنسي والانتهاكات الجسدية.

إن هذا الاستهداف المنظم والممنهج ضد الصحفيين والإعلاميين يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وسبب هذا الاستهداف هو طبيعة عملهم ومحاولتهم تغطية النزاعات والحروب التي أصبحت في معظمها غير تقليدية، يكون أحد أطرافها على الأقل من غير الدول، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في ارتفاع حدة الانتهاكات ضدهم وساعد على إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.

ومن أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي على أرض الواقع محاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم ضد الصحفيين والإعلاميين ومقارهم أثناء النزاعات المسلحة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بمساعدة الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة في بناء وتأهيل مؤسساتها القضائية الوطنية وبرامجها الخاصة بحماية الشهود بهدف تمكينها من محاسبة مرتكبي الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. وفي ظروف معينة، وضماناً لتوفير الحماية والمساءلة، لا بد أن يعمل المجتمع الدولي على تشكيل لجان الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والإعلاميين أثناء النزاعات المسلحة.

وفي هذا الإطار، يرى الأردن أن الوقت قد حان للنظر من جديد في مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة لتأمين الحماية الدولية للصحفيين المكلفين بمهام مهنية خطيرة تحتوي على الآليات

والوسائل التي تضمن حماية الصحفيين ومقار الصحف أثناء التراعات المسلحة بهدف توفير أعلى درجات الحماية للصحفيين. وفي ذات السياق، يجب أن يأتي موضوع مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات والجرائم ضد الصحفيين من العقاب في صدارة أولويات الأمم المتحدة من حيث توجيه بعثات حفظ السلام إلى العمل مع المؤسسات الوطنية في الدول وأطراف التراع، والتوعية بالحماية القانونية التي يتمتع بها الصحفيون والإعلاميون أثناء التراعات المسلحة، وبالمخاطر المترتبة على الاعتداء عليهم، والضغط في اتجاه مزيد من الحماية وملاحقة مرتكبي الجرائم.

إن هدف الصحفيين والإعلاميين العاملين في مناطق التراعات هو الوصول إلى قلب الحدث ساعة وقوعه، من أجل كشف الحقائق ونشرها بصدق وموضوعية وبصورة كاملة. وفي هذا الصدد، أؤكد على ما تم ذكره سابقاً اليوم من ضرورة إلزام المؤسسات الإعلامية بتوفير برامج تدريبية وتأهيلية للصحفيين والإعلاميين الذين يقومون بالتغطية الإعلامية لمناطق التراعات وبناء قدراتهم للتعامل مع الحالات الخطيرة التي قد يتعرضون لها، بالإضافة إلى أهمية توفير الحماية المادية لهم أثناء قيامهم بعملهم. وفي ذات السياق، نؤكد أنه من الأهمية بمكان تعزيز الجهود لتوفير أعلى مستويات الخدمات الطبية للضحايا من الصحفيين والإعلاميين، والعمل على تمكينهم من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني اللازم في حال تعرضهم لإصابات أثناء قيامهم بعملهم.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد دعم الأردن لأجندة حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والإعلاميون، أثناء التراعات المسلحة، وأن أؤكد أيضاً على أهمية تذكر من قضوا نحبهم في سبيل نقل الصورة الحقة لما يدور في مواطن التراعات المسلحة، والإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب باتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، وهو الأول منذ تسع سنوات بشأن هذا الموضوع المهم. وأهنئكم، سيدي، على الدور الريادي الذي اضطلعت به ليتوانيا في دفع هذه المسألة قدماً.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة والمدير العام دولوار والسيدة بيرل على شهادتيهما المؤثرتين اليوم. وأود أن أحييهما وأحيي زملائهما لعملهم في ظروف صعبة حقاً. وقد استوقفتني بشكل خاص قصص الشجاعة الفردية التي استمعنا إليها بشأن صحفيين كانت لديهم الشجاعة الأدبية وضحوا بأرواحهم في سبيل مهنتهم، لكي نفهم جميعاً الحقيقة بشكل أفضل مما تريده المنظمات الإرهابية أو الأنظمة القمعية لنا.

إن حماية الصحفيين، سواء في أوقات التراع أو السلم، مبدأ أساسي في أي مجتمع نابض بالحياة. وحرية الصحفيين في ممارسة عملهم دون قيد أو أذى أداة حيوية للمساعدة على إخضاع السلطة للمساءلة. وهذا حجر أساس في بناء مجتمع منفتح وديمقراطية فعالة. وللأسف، فقد شهدنا هذا العام مقتل ٢٥ صحفياً في شتى أنحاء العالم خلال الجزء المنصرم من العام الذي لم يبلغ منتصفه بعد. وإلى هذا العدد، يمكننا أن نضيف عدداً لا يحصى ممن تعرضوا للتخويف أو عانوا من الإصابة أو الاحتجاز أو الاختطاف. والأعداد في ازدياد. ففي الأسبوع الماضي تحديداً، وفي جنوب السودان، فإن بو جيمس رايت، وهو صحفي إذاعي شاب موهوب، قتل بالرصاص مع صديقه يوهانس بال كويك بينما كانا يقطعان الطريق في أكوبو. ونقدم تعازينا لأصدقائهما وأسرتيهما وأسر كل الصحفيين الذين فقدوا أرواحهم هذا العام.

تقلقنا أيضاً المضايقات المتزايدة التي يتعرض لها الصحفيون. فالتقارير الأخيرة عن التخويف والاعتداءات على محطات الإذاعة والصحف في بوروندي مثال يثير القلق. وندعو الحكومة هناك إلى تهيئة بيئة مؤاتية للصحفيين تمكنهم

من تغطية التطورات السياسية بحرية دون خوف من الانتقام. فالتعتيم الإعلامي الحالي لن يؤدي إلا إلى زيادة عدم اليقين والتوتر في بيئة هشة أصلاً.

اليوم، يواجه الصحفيون تهديدات جديدة. وقد أدى وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الكيانات الفاعلة المتطرفة العنيفة من غير الدول إلى ظهور مخاطر جديدة، سواء في مناطق التراع أو في مناطق كانت تعتبر معاقل لحرية الصحافة. ولم يكن ذلك أكثر وضوحاً مما كانت عليه جريمة القتل الوحشية الخرقاء لعشرة من العاملين في تشارلي إبدو في باريس في كانون الثاني/يناير. وبسبب ذلك اليوم الواحد من الهمجية، قتل من الصحفيين في فرنسا أكثر من أي بلد آخر هذا العام. وإلى جانب عمليات القتل المدوية لكل من ستيفن سوتلوف وكينجي غوتو وجيمس فولي والكثير غيرهم، من الواضح أن الصحفيين أصبحوا أهدافاً أكبر للإرهاب، سواء أكانوا في منطقة التراع أم لا.

يجب أن نضع حداً للإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك الذين يستهدفون الصحفيين. ففي ٩٠ في المائة من حالات قتل الصحفيين، لا توجد أي أحكام بالإدانة. وهذا أمر غير مقبول. إن من يرتكبون ذلك النوع من الجرائم يجب أن يخضعوا للمساءلة، أيا كانوا. وإخفاق الدول في القيام بذلك إنما يديم ثقافة الإفلات من العقاب، مما ينذر بوقوع مزيد من الهجمات. وإننا نرحب باتخاذ المجلس اليوم بالإجماع هذا القرار الذي يحث الدول الأعضاء على إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وفعالة لتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة.

وفي تنفيذنا للقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، لا بد لنا أن نطور مفهومنا للصحافة في القرن الحادي والعشرين. ففي عالم تويتر ويوتيوب، هناك تغييرات كبيرة في الطريقة التي يستقبل الناس بها الأخبار. نحن بحاجة للتأكد من أننا سنعمل أيضا من أجل حماية المدونين والناشطين في وسائط التواصل الاجتماعي. ففي بنغلاديش، قتل ثلاثة مدونين علمانيين هذا العام. وآخرهم، أنانتا بيجوي داس، قتل أمام مترله في أوائل هذا الشهر. وعمليات القتل تلك بثت ثقافة الخوف التي قلصت من حيز حرية التعبير في بنغلاديش.

والمملكة المتحدة تدعم البلدان للحفاظ على ذلك الحيز مفتوحاً. ففي السودان، قمنا بتمويل ٧٥ من مراسلي المجتمعات المحلية في ولايات كسلا والجزيرة والنيل الأزرق.

وسوف يساعدون في زيادة الوعي تجاه المسائل الاجتماعية، ويكفلون أن يكون للمجتمعات المحلية صوت. وفي تونس، ندعم المؤسسات الحكومية ووسائط الإعلام بغية تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحمي حرية الإعلام. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الصحفيين بأي طريقة ممكنة.

إن القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) لا يعترف بضرورة حماية الصحفيين فحسب، ولكن أيضا بالمساهمة التي يمكن أن يوفرها الصحفيون لحماية الآخرين. فالصحفيون يخاطرون بحياتهم وأجسادهم من أجل التركيز على بعض أكثر المشاكل إلحاحا في العالم، واسترعاء اهتمام العالم بأسره إليها. كيف كان لنا أن نعلم عن الرعب الحقيقي للصراع السوري دون شجاعة الصحفيين المستعدين للعمل في المنطقة؟ إنهم مع الكثيرين غيرهم يعملون على إعلاء صوت أولئك الذين لا صوت لهم.

لذلك، إن من مصلحتنا جميعا توفير الحماية للصحفيين وللعمل الذي يقومون به. فمن خلال التحقيقات التي يجرونها ويبلغون عنها، يكون بوسع وسائط الإعلام أن تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان. وبإمكانهم أن يعملوا كآلية للإنذار المبكر حيال الصراعات الوشيكة، أو الأعمال الوحشية، أو الكوارث الإنسانية. والمعلومات التي يأتون بها من الأماكن الوعرة التي يتعذر الوصول إليها تحفز المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي لولاهم لفاتتنا. وبالتالي، فإن حماية الصحفيين بغية قيامهم بهذا الدور في المستقبل هي جزء حيوي

من عملنا في المجلس. ومن خلال القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ اليوم، أعتقد أننا خطونا خطوة هامة نحو الاعتراف بذلك.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفدي على الرئاسة الليتوانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول حماية الصحفيين في حالات التراع. ونحن نرحب بكم، سيدي، ونشكركم على المجيء إلى نيويورك للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. كما نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون. ونرحب هنا بالسيد كريستوف دولوار، والسيدة ماريان بيرل، ممثلة مؤسسة دانيال بيرل، ونشكرهما على إحاطتيهما الاعلاميتين للمجلس، وخاصة على مشاطرهما معنا الملاحظات الثاقبة التي تشكل مساهمة هامة في مناقشاتنا لهذا الصباح.

على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول، بمن فيهم الصحفيون، كما أبرز القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، فإن للمجتمع الدولي دورا فرعيا ولكنه مهم جدا في معالجة هذه المشكلة الخطيرة إلى حد بعيد. فالصحفيون يواجهون المخاطر في مناطق الصراع: الاختطاف، وأخذهم كرهائن، والمضايقات، والترويع، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والاعتقال على نحو غير قانوني، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. ووفقا ل”مراسلون بلا حدود“، لقي ٦٩ صحفيا مصرعهم في عام ٢٠١٤ وحده بينما كانوا يؤدون واجباهم المشرّفة. وفي هذا العام، قُتل ٢٥ صحفيا، ١٣ منهم في البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن: خمسة في جنوب السودان، واثنان في العراق، واثنان في اليمن، واثنان في أوكرانيا، وواحد في كل من سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي حين أن غالبية الضحايا هم من الصحفيين الذكور، إلاّ أن النساء يزددن عرضة للانتهاكات التي تعرّض سلامتهن للخطر أثناء أداء مهامهن في حالات الصراع. فالصحفيات يواجهن مخاطر إضافية منها، في جملة أمور، التحيز القائم على نوع الجنس، والتحرش الجنسي والتخويف، والعنف الجنسي وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى اتباع نهج المنظور الجنساني لدى النظر في اتخاذ تدابير لمواجهة مسألة العنف ضد الصحفيات.

وفي الوقت الحاضر، إن التهديدات لا تواجه الصحفيين التقليديين حصرا. فالصحفيون العاملون في وسائط الإعلام الاجتماعية – المدونون والآخرون الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات الحديثة للاتصال، ونشر المعلومات، والتعبير عن وجهات النظر – كثيرا ما يجدون أنفسهم في خطر.

ويعلّق بلدي أنغولا أهمية كبيرة على حماية المدنيين في حالات الصراع، ولا سيما حماية الصحفيين، وفقا لاتفاقيات جنيف، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧، وبخاصة المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول بشأن حماية الصحفيين في مناطق الصراع المسلح. وفي أنغولا، تُمنح حرية المعلومات والتعبير بموجب الدستور، الذي يعترف بحق جميع المواطنين في التعبير عن أفكارهم وآرائهم ووجهات نظرهم ونشرها وتبادلها بحريّة من خلال الكلمة أو الصورة أو غيرها من وسائل الاتصال. كما يعترف الدستور بالحق في حرية الحصول على المعلومات كأساس للمجتمع التعددي الذي يجب أن تُحترم فيه الحقوق الأساسية للمواطنين ضمن سيادة القانون.

والصحفيون غالبا ما يلفتون الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ويشهدون عليها، خاصة بالإبلاغ عن الحالات التي تصل كثيرا إلى مستوى الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن نثمّن خطة عمل الأمم بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أقرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ٢٠١٢، مما يساعد الدول على وضع آليات تشريعية محددة بشأن حرية التعبير.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من جانب المجتمع الدولي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإجراءات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، بما في ذلك اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، لا تزال أعمال العنف ضد الصحفيين قائمة. وأحدث تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2013/689) يبرز حقيقة أن مساءلة مرتكبي الهجمات ضد الصحفيين شبه معدومة. فهذا الوضع لا يمكنه أن يظل قائما. يجب على المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات ضد الصحفيين أن يكونوا عرضة للمساءلة. ونعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب وسيلة هامة لكفالة قدر أكبر من السلامة والحماية للصحفيين في مناطق الصراع. لكننا مع الأسف نشهد الاتجاه الحالي للتهديدات ضد الصحفيين، بما في ذلك تكتيكات الإرهاب المستخدمة في الحروب من جانب بعض الجماعات الإرهابية، مثلما جرى مؤخرا من قطع رؤوس لصحفيين في سوريا على أيدي الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وختاما، نكرر الكلام عن الدور الهام الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤديه في كفالة حماية الصحفيين والأفراد المرتبطين بهم في الصراع المسلح، والحاجة إلى زيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونحن مقتنعون بأن الصحفيين يمكنهم أن يؤدوا دورا مهما جدا عند الإبلاغ عن الأحداث بموضوعية ومهنية. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إيلاء المزيد من الاهتمام لحماية الصحفيين، ويمكن للأمين العام أن يقدّم المزيد من المعلومات المفصّلة عن حالة الصحفيين في مناطق الصراع، سواء في تقاريره المتعلقة بحماية المدنيين أو في تقاريره الخاصة بكل بلد.

وفي ما يتعلق باتخاذنا اليوم للقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي شاركت أنغولا في تقديمه، نعتقد أن المجلس يمضي في الاتجاه الصحيح من خلال تناول هذه المسألة التي لم يعمل على تغطيتها بما فيه الكفاية. لذلك، نشكر مرة أخرى الرئاسة الليتوانية على عرض هذه المسألة على المجلس.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي الرئيس، فضلا عن الوزراء الآخرين الحاضرين هنا اليوم. ونحن مدينون بشكل خاص لوفد ليتوانيا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع، وعلى المذكرة المفاهيمية المقدمة لتوجيه مناقشاتنا (S/2015/307، المرفق). كما نشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية. وقد ألهمتنا الشهادتان المتميزتان للسيد كريستوف دولوار، والسيدة ماريان بيرل، ونحن ممتنون لهما للغاية.

من المعترف به على نطاق واسع أن الصحفيين يؤدون دورا حيويا في إعلام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة في حالات التراع المسلح. ويقومون بذلك أحيانا، في ظل مخاطر كبيرة تهدد حياتهم. وجرى خطف بعض الصحفيين وتعذيبهم وقتلهم بينما كانوا يقومون بعملهم لنقل أخبار الحروب، وأعمال الشغب والمظاهرات والاضطرابات المدنية الأخرى. وحسب لجنة حماية الصحفيين، قتل أكثر من ١ ١٢٩ صحافيا منذ عام ١٩٩٢. وسجن العديد من الصحفيين الآخرين أو اختفوا. ويؤكد ذلك المخاطر الجسيمة التي يواجهها الصحفيون في أداء واجبهم، وضرورة مواصلة المجتمع الدولي الاهتمام بالمسائل المتعلقة بحمايتهم.

ويحظى الصحفيون في حالات مختلفة ومعقدة بنفس المستوى من الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي كمدنيين. ومع ذلك، فإن الواقع الميداني مختلف تماما. ومن الواضح أن المعايير الدولية لم تكن قادرة على توفير الحماية الكافية للصحفيين العاملين في حالات التراعات المسلحة. ومن الواضح، إذن، أنه يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير، لضمان تطبيق هذه القواعد، ومنح الصحفيين الحماية التي يستحقونها.

إن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الصحفيين في حالات التراع، ويجب أن تتخذ إجراءات حاسمة بما يتفق مع التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ويتيح عدم اتخاذ إجراءات مجالا لإفلات الجناة من العقاب ويزيد من المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون العاملون في مناطق الصراع. إننا نعترف، مع ذلك، بأن الصراعات غالبا ما تحدث في جو من الفوضى حيث هياكل الحكم ضعيفة وسلطة الدولة غائبة. وفي خضم هذين الفراغين السياسي والأمني،يشكل الإرهابيون والجماعات المتطرفة والشبكات الإجرامية تحديا رئيسيا فيما يخص حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. وغالبا ما تتصرف هذه الجماعات على نحو فيه تجاهل تام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال الجرائم الخطيرة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

وتنوه نيجيريا بالأهمية التي يوليها مجلس الأمن لحماية الصحفيين في حالات النزاع. وشكل اعتماد المجلس للقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) معلما في تاريخ المجلس. ويبني القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمده المجلس صباح اليوم، بشكل كبير على القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وهو يوفر إطارا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان حماية الصحفيين في حالات النزاع العنيف.

ويكتسي أهمية خاصة الطلب في القرار من الأمين العام أن يشمل في تقاريره مسألة سلامة الصحفيين كبند فرعي خاص بحماية المدنيين في حالات النزاع. ونحن نعتقد أن ذلك سيسلط الضوء على هذا الموضوع الهام في سياق عمل مجلس الأمن مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيسمح للمجلس أيضا بأن يراقب عن كثب التطورات في حالات النزاع المطروحة على جدول أعماله، وتقييم مدى تنفيذ قراراته المتعلقة بحماية الصحفيين.

وبوصف نيجيريا دولة تطور بثبات ولكن بحزم مؤسساتها الديمقراطية، فإنها تلتزم بسيادة القانون. وفي الواقع، فإن نيجيريا تحترم وتتمسك بحق الصحفيين في القيام بواجباتهم من دون عوائق.

ويضمن دستورنا حرية التعبير، وحرية الصحافة وحرية الفكر. وقد صدقت الجمعية الوطنية النيجيرية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، على مشروع قانون حرية المعلومات، الذي وقع عليه الرئيس ليصبح قانونا في اليوم التالي. ويعزز القانون الحريات المدنية التي يتمتع بها الصحفيون ويعزز الشفافية والمساءلة في الحوكمة.

وقد أثبتت نيجيريا على المستوى المتعدد الأطراف، استعدادها للتعاون مع الدول الأخرى في مجال تعزيز حرية الإعلام في عصر وسائط التواصل الاجتماعي. ويشهد على ذلك دورنا كإحدى الدول الست الرائدة التي قدمت قرار مجلس حقوق الإنسان الأول من نوعه بشأن حرية التعبير على شبكة الإنترنت (القرار ٢٠/٨)، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال الدورة العشرين للمجلس. وأكدت الأهمية المتزايدة لشبكة الإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات وتلقيها قرارنا العمل جنبا إلى جنب مع وفود البرازيل والسويد وتركيا وتونس والولايات المتحدة لاتخاذ هذا القرار التاريخي. إن قرار اليوم ٢٢٢٢ (٢٠١٥) يبني بقوة على هذا الأساس.

إن حماية الصحفيين في حالات النزاع تشكل تحديا للمجتمع الدولي. وتتطلب بذل جهد عالمي، ومساهمة الجميع. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تهيئة الظروف المناسبة للصحفيين للقيام بعملهم الأساسي. ومن جانبنا، فإننا نؤكد للمجتمع الدولي التزامنا الراسخ والمستمر بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز حماية الصحفيين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين ترحب بمبادرة ليتوانيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع. ونرحب بوزير الخارجية لينكفيتشيوس الذي أتى إلى نيويورك لترؤس جلسة اليوم. وأود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد إلياسون، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت الصين باهتمام لتصريحات ممثلي المنظمات غير الحكومية.

يمثل الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام في التراعات المسلحة، مجموعة خاصة. وهم يزودون من خلال تكريس أنفسهم للقيام بولاياتهم ومهامهم المهنية، الجمهور بمعلومات مباشرة، مغامرين بحياتهم في التراعات المسلحة. وفي نفس الوقت، فهم مدنيون عزل وضعفاء، يواجهون باستمرار مخاطر التعرض للهجوم، وعمليات الخطف وحتى القتل. إننا نحيي أولئك الصحفيين والإعلاميين الذين يتحدون المخاطر على حساب سلامتهم، عندما يدخلون غمار التراعات المسلحة من أجل التغطية الصحفية لها. وقد تعرض في الماضي، العديد من الصحفيين والإعلاميين الأبرياء لهجمات، أو حتى قتلوا في الصراعات المسلحة. إن الصين تدين بشدة جميع الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الصحفيين والإعلاميين في التراعات المسلحة، وخاصة الهجمات المتعمدة وعمليات قتل الصحفيين. ونود أن نعرب عن تعازينا للصحفيين والإعلاميين الذين قتلوا، وأسرهم.

وتدعو الصين أطراف التراعات المعنية إلى وضع حد حقيقي للهجمات المتعمدة وغيرها من الفظائع المرتكبة ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. ونحن ندعم المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات فعالة لحماية الصحفيين من الأذى في التراعات المسلحة. وأود الآن أن أدلي بالنقاط الخمس التالية.

أولاً، إن حماية الصحفيين في التراعات المسلحة جزء هام من حماية المدنيين. وينبغي حماية الصحفيين غير المشاركين في الأعمال القتالية والتراعات بموجب القانون الدولي الإنساني، تماماً مثل المدنيين الآخرين. لقد أرست قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية ذات الصلة بشأن حماية المدنيين المبادئ الأساسية وأنشأت إطاراً هاماً لحماية الصحفيين من أذى التراعات، ولذلك ينبغي مراعاتها بصورة فعلية. إن التنفيذ الشامل للقرارات المذكورة آنفاً والبيانات الرئاسية للمجتمع الدولي وسيلة فعالة لتعزيز حماية الصحفيين في التراعات المسلحة.

ثانياً، ينبغي أن تتحمّل أطراف التراع بجدية المسؤولية الهامة عن حماية الصحفيين في التراعات المسلحة. وينبغي لها، تمشياً مع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف والقوانين الدولية الأخرى، الوفاء فعلياً بمسؤولياتها عن حماية الصحفيين ومنع وقوع الفظائع ووقفها. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يراعي الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام أخلاقيات المهنة ويمارسوا التراهة والموضوعية في تغطيتهم للأحداث. وينبغي أن يحترموا التقاليد والعادات الثقافية المحلية، وسيادة البلدان وسلامتها الإقليمية، واحترام قوانين وأنظمة البلدان المضيفة والامتناع عن أن يصبحوا طرفاً في التراعات. ومع ذلك، عند أداء الصحفيين واجبات عملهم بصورة قانونية، فإنه من غير المسموح لأي طرف وأيا كانت الظروف إلحاق ضرر متعمد بهم أو ارتكاب فظائع بحقهم. وفي الوقت نفسه، عندما يدخل الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام إلى مناطق التراع المسلح، نأمل أن يعتمدوا حساً عالياً لحماية الذات تجنباً للإصابات غير الضرورية.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي تنسيق مكافحته للهجمات والفظائع ضد الصحفيين. وعلى أساس احترام السيادة القضائية للبلدان المضيفة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مكافحته للهجمات المتعمدة والأعمال الوحشية المرتكبة ضد الصحفيين في التراعات المسلحة، لأنها أعمال تتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وينبغي اعتماد سياسة عدم التسامح المطلق ضد الهجمات المتعمدة والفظائع المرتكبة ضد الصحفيين في التراعات المسلحة، وينبغي أن يلقى الجناة عقوبات صارمة. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مستفيدة من مواطن القوة الفريدة لديها بحيث تشكل تآزراً دولياً.

رابعاً، إن التعامل السليم مع الأعمال الوحشية المرتكبة ضد الصحفيين على أيدي قوى إرهابية متطرفة يمثل إحدى الأولويات الهامة في حماية الصحفيين في التراعات المسلحة. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك حالات متكررة من أعمال

القتل المتعمّد والفظائع المرتكبة ضد الصحفيين من جانب بعض القوى المتطرفة والإرهابية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية قصوى لهذه المشكلة عن طريق تكثيف حربه ضد الإرهاب. وفي الوقت ذاته، من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون من أجل القضاء على التربة الخصبة التي تنشأ فيها الأنشطة الإرهابية وتنتشر انطلاقا منها، وذلك من أجل القضاء على التهديدات الحقيقية التي تواجه الصحفيين في عملهم.

خامساً، ينبغي لمختلف وكالات الأمم المتحدة أن تتقاسم مسؤولياتها وتنسقها وتشارك في تعزيز حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. وتقدر الصين جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس حقوق الإنسان والوكالات الأخرى لصون الحقوق المشروعة للصحفيين ودعمها وتعزيز حمايتهم في النزاعات المسلحة. ومن المأمول أن تعمل مختلف وكالات الأمم المتحدة وفقاً للولايات المنوطة بكل منها توخيا للتآزر من أجل التشارك في تهيئة بيئة آمنة لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وذلك بعمله بفعالية في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وقد قدّم إسهامات إيجابية في تحقيق هدف حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للدفع قدماً بالتنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية ذات الصلة والمساهمة في تحقيق هدف حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في النزاعات المسلحة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية ونشكر وفد ليتوانيا على عقد مناقشة اليوم والمذكرة المفاهيمية (S/2015/307، المرفق). ونرحب أيضاً بالإحاطات التي قدمها كل من نائب الأمين العام يان إلياسون، وكريستوف دولوار المدير العام لمنظمة ”مراسلون بلا حدود“، والسيدة ماريان بيرل من مؤسسة دانيال بيرل.

تختص مناقشة اليوم بعنصر حيوي في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والحاجة إلى توخي الحذر في تطبيق المبادئ والحقوق العالمية. وهنالك حاجة إلى رعاية خاصة للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام بسبب تزايد الأخطار والمخاطر التي يواجهونها عندما يضطلعون بمسؤوليات تقديم المعلومات الحاسمة إلى المجتمع ورفع أصوات المجتمع المدني. يعترف القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ اليوم بهذا الشاغل ويؤكد أهمية عمل الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم. وبناء على ذلك، انضم وفد بلدي إلى المشاركين في تقديمه.

شهد عام ٢٠١٤ تهديد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام واختطافهم وقتلهم عملياً في جميع النزاعات المسلحة. ينبغي ألا تُفهَم هذه الهجمات على أنها مجرد انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ولكن على أنها هجوم مباشر على حقوق الإنسان وهي تسعى إلى التضييق على الحق في حرية التعبير وحق المواطنين في الحصول على المعلومات. والإفلات من العقاب على الاعتداءات على الصحفيين وعلى الممارسة الحرة للمهنة أمر غير مقبول. وهذا يحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات، ويثني عن العمل في مناطق النزاع ويخلق الخوف من البحث والتعبير الصحفيين، وهذا كله يجعل الأزمات السياسية والإنسانية غير مرئية في الخطاب العام، مما يعوق الاستجابة المبكرة لحالات النزاع.

وفي معالجة هذه السيناريوهات وضمان توفير حماية كافية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، نرى أحححححضور ن من المهم زيادة التعاون والتنسيق الدوليين والإقليميين من خلال تبادل أفضل الممارسات والمساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، من الحاسم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب التي أعدتها

اليونسكو لتعزيز بيئة آمنة وحرة للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، ولا سيما في حالات النزاع، من أجل المساهمة في السلام والأمن الدوليين.

إن الحق في حرية التعبير، ولا سيما حرية الصحافة، أمر أساسي إذا أريد أن يكون هنالك إبلاغ ومواطنة فاعلة ملتزمة بالدفاع عن الديمقراطية والسلام. وبالمثل، تيسّر حرية التعبير والإعلام تمكين المرأة وإدماجها في عمليات مختلفة وفي صنع القرار، وبذلك يتم تعزيز المساواة.

إن وضع مجموعة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل نشرها وتبادل الخبرات مع سائر المناطق على أساس طوعي هو وسيلة لتحسين البيئة الأمنية للصحفيين. ومن الناحية الأخرى، في تلك السيناريوهات التي توجد فيها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فإننا ندعوها إلى تضمين الرصد والإبلاغ، في تقاريرها الدورية، بشأن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضدهم. يمكن للمنظمة أن تنقل صلاحياتها، من خلال عملياتها وبعثاتها ووكالاتها المتخصصة، لتوفير حماية ملائمة للصحفيين في مناطق النزاع.

وفي الختام، أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للرئاسة الليتوانية على عرض هذه المسألة مرة أخرى إلى المجلس للنظر فيها، ما دمنا نشجع بحمايتنا للصحفيين على تهيئة الظروف المؤاتية لصون السلم والأمن الدوليين – وهي من بين مهام المجلس ذات الأولوية – فضلا عن تعزيز سيادة القانون والديمقراطية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة وعلى حضوركم بيننا. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والسيد كريستوفر دولوار، المدير العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، والسيدة ماريان بيرل، ممثلة مؤسسة دانيال بيرل.

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية بأقوى العبارات أعمال العنف التي تستهدف الصحفيين الذين يعملون على تغطية النزاعات المسلحة، وتدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني الذي يوفر لهم الحماية بوصفهم مدنيين، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف الثالثة. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، وخصوصا بسبب انتشار وتنامي الجماعات الإرهابية في مختلف مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا، كيف أصبحت ممارسة مهنة الصحافة أكثر خطورة وكيف باتت تودي بحياة الكثيرين، وفي بعض الحالات بوحشية قصد منها إثارة الذعر. ولكي نفهم مدى الخطر الذي تواجهه البشرية، بمن في ذلك الصحفيون، فليس لنا إلا أن نذكّر وحشية قطع الرؤوس التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبراعته في استخدام وسائط الإعلام في ذلك الصدد. وهذه الممارسة واقع نأسف له ونرفضه، وندعو إلى تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة.

ويتحمل الصحفيون العاملون في مناطق النزاعات المسلحة أخطارا كبيرة جراء إدانتهم الفظائع التي ترتكبها الأطراف المتحاربة، الأمر الذي يجعلهم أهدافا عسكرية للجهات الحكومية الفاعلة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول على حد سواء في كثير من الأحيان في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ومن بين المدنيين الذي قتلوا أثناء العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة الذي استمر لمدة ٥١ يوما من في عام ٢٠١٤، والبالغ عددهم ٢٢٢٠ شخصا، كان من بينهم ١٧ صحفيا، منهم ١٦ صحفيا فلسطينيا بالإضافة إلى مصور صحفي إيطالي.

لقد ساعد القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) على التصدي لهذه المسألة في إطار حماية المدنيين، بمن في ذلك الصحفيون. ونرى أن القانون الدولي الإنساني يوفر إطارا مناسبا لحماية الصحفيين الفنيين في النزاعات المسلحة، بصفتهم المدنية. ولن يألو بلدنا جهدا في الدعوة المستمرة إلى إيجاد بيئة ديمقراطية للصحافة تهدف في المقام الأول إلى تقديم الخدمات الاجتماعية

وشجب التلاعب بالمعلومات، وتشدد على مسؤولية الاتصالات وأخلاقيتها بوصفهما أساسين هامين لتحقيق السلام العالمي. وفي ذلك الصدد، تشكّل حماية الصحفيين إحدى أولوياتنا الرئيسية.

تكرر فنزويلا تأكيد الموقف المعرب عنه باسم حركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري المعقود في الجزائر في أيار/مايو ٢٠١٤، الذي دعت فيه وسائط الإعلام إلى استخدام المعلومات والتعامل معها بطريقة مسؤولة، وفقا لمدونات قواعد السلوك والأخلاقيات المهنية في جميع أشكالها. وينبغي التذكير بأن العالم قد مر بفصول محزنة كتلك الأحداث التي شهدتها رواندا حيث أدى استخدام وسائط الإعلام بطريقة غير مسؤولة وبدوافع سياسية إلى تأجيج مشاعر الكراهية للمجموعات العرقية الأخرى على نطاق واسع، في حين استخدمت الإذاعة أداة للتعجيل بأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة بحق التوتسي تحت ذرائع زائفة وتمييزية لم تسفر إلا عن تعزيز منطق القتل.

وفي عام ١٩٨٠، نشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقريرا بعنوان ”أصوات كثيرة وعالم واحد“ يعرف أيضا باسم تقرير ماكبرايد، وقد حدد العناصر الأساسية اللازمة لإيجاد نظام عالمي جديد للمعلومات والاتصالات. وتكتسي التوصيات الواردة فيه الآن أهمية أكثر من ذي قبل. فهي تشمل التقيد بالمبادئ الأخلاقية، وأن يعلو الجهر بالحقائق ونقلها على مصالح أصحاب وسائط الإعلام المدفوعة قبل كل شيء بالمصالح الاقتصادية والسياسية أكثر من أن يوجهها احترام المسؤولية عن الإبلاغ الصحفي.

وتجدر الإشارة إلى أن سبع شركات عالمية فقط تسيطر على نسبة ٨٠ في المائة من الاتصالات في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإنه لا سبيل إلى حفظ التوازن في توزيع المعلومات، خاصة في مناطق النزاعات، ما دامت تقف أمامه عوائق مصالح شركات وسائط الإعلام التي تتماهى أو تنسجم مع مصالح القوى الكبرى المشاركة سياسيا أو عسكريا في النزاع. وفي التاريخ الحديث، عمدت شركات وسائط الإعلام إلى تشويه الحقائق بشكل صارخ عن طريق استخدام الوقائع بصورة مشوهة بغية التأثير في الرأي العام باسم المصالح السياسية والعسكرية لبعض البلدان. وفي حالة العراق، أشير إلى التذرع بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل التي ثبت عدم وجودها حينئذ، بالإضافة إلى الدور الذي أدته تلك الشركات في تبرير غزو ذلك البلد في عام ٢٠٠٣. وللأسف، فإن تلك الممارسة لم تتغير بعد. فاليوم، لا تزال تستخدم الأنماط نفسها من المعلومات المضللة في التعامل مع النزاعات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأود أن أميز بصورة واضحة بين الصحفيين ومؤسسات وسائط الإعلام. ونشيد بالعمل الأمين والخطير للغاية الذي يضطلع به الصحفيون المحترفون الذين يعرّضون حياتهم للخطر في حالات النزاع لممارسة حقهم وواجبهم في إعداد التقارير الصحفية.

ختاما، إن عمل الصحفيين في مناطق النزاع هام للغاية لوصف تطور الأحداث التي تكون فيها حياة المدنيين عرضة لممارسات الجهات الفاعلة المسلحة. وإن من واجب الصحفيين الإسهام بالحقيقة في بناء عالم يسوده السلام. وتطالب المجتمعات بأن تمارس الصحافة بطريقة متوازنة ونزيهة. ويجب علينا أن نكفل حماية السلامة البدنية للصحفيين وحياتهم كي يتسنى لهم القيام بدورهم الكامل في المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأود أيضا أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة كي يتسنى توفير الترجمة الشفوية على النحو السليم.

وأعطي الآن الكلمة لوزير خارجية لاتفيا.

السيد رينكيفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع. وأود أيضا أن أشكر السيد يان إلياسون، والسيد كريستوف دولوار، والسيدة ماريان بيرل على إحاطاتهم الإعلامية الوافية وعملهم الدؤوب على هذا الموضوع المعقد للغاية.

في وقت مبكر في عام ١٩٤٦، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الدورة الأولى القرار ٥٩ (د - ١) الذي أكد أن حرية الإعلام تمثّل حجر الزاوية لجميع الحريات التي تلتزم بها الأمم المتحدة. ويعتمد الحق في حرية التعبير على سلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. وعلاوة على ذلك، يسهم العمل الذي يضطلع به الصحفيون في تعزيز المساءلة والشفافية وسيادة القانون.

لقد أدت التغييرات الجذرية التي طرأت على المشهد الإعلامي، وخاصة إدخال التكنولوجيات الجديدة، إلى تدفق غير مسبوق للمعلومات، بما في ذلك من مناطق النزاعات. وتوفر الأصوات المستقلة للصحفيين والتقارير الواردة من مناطق النزاعات للمجتمع الدولي رؤيا فريدة للحقائق في الميدان. فهم بمثابة عامل حافز للاستجابة للنزاعات بطريقة فعالة وسريعة، وبالتالي فإنهم يؤدون دورا هاما في بقاء المجتمعات المتضررة من النزاعات. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان ضمان قدرة وسائط الإعلام على توفير معلومات مستقلة وموثوق بها، فضلا عن تعزيز تلك القدرة.

وتمثل حرية التعبير، سواء خارج الإنترنت أو على شبكة الإنترنت، وتعزيز استقلال وسائط الإعلام أولويات منذ أمد طويل في لاتفيا. ونحن نعززها في إطار رئاستنا لمجلس الاتحاد الأوروبي وفي المنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. ففي بداية أيار/مايو، عقد في ريغا مؤتمر للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة باليونسكو. ويؤكد إعلان ريغا المنبثق عنه على التزامنا بتعزيز بيئة قانونية ومؤسسية تكفل سلامة الصحفيين، وبالوفاء بالحاجة الماسة المتمثلة في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وبالإسهام الأساسي للصحفيين في التمتع بجميع حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تناول المجتمع الدولي مسألة حماية الصحفيين في مناطق النزاع في مناسبات عديدة. ففي عام ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي الآونة الأخيرة، جعل مجلس حقوق الإنسان واليونسكو حماية الصحفيين على رأس الأولويات. وتؤيد لاتفيا تلك الجهود، ولا سيما خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي لا تمثل بيانا للمثل العليا فحسب، بل أداة للتغيير. وللأسف، عادت سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب اليوم لتتصدر الاهتمامات الدولية.

فالمحاولات المتعمدة لاستهداف الصحفيين في مناطق النزاع مستمرة في الازدياد من حيث الحجم والعدد. وبالرغم من أن للصحفيين العاملين في مناطق النزاع مركز المدنيين ويتمتعون بمجموعة من ضمانات الحماية، فإنهم لا يزالوا يواجهون تهديدات متعددة، بما في ذلك الاغتيال، والمضايقة، والترهيب، والاختطاف. وتشكل تلك الاعتداءات خرقا واضحا للقانون الإنساني الدولي. وقد أصبحت التهديدات التي تفرضها الجماعات الإرهابية والمتطرفة ضد الصحفيين تمثل تحديا رئيسيا. وينبغي أيضا ألا نتجاهل حقيقة أن الصحفيات هن الأكثر عرضة للخطر ويحتجن إلى اهتمام خاص. ولكل هذه الأسباب، فإن اتخاذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) اليوم، الذي يتناول التحديات الجديدة التي تواجه سلامة الصحفيين، له أهمية خاصة ونحن نشيد بهذا الإنجاز.

وفي حين أن هناك وضوح بشأن ما نريد أن نحققه، هناك شعور بانعدام اليقين بشأن الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك وأرى أن هناك أربعة عناصر أساسية. أولا، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية، التي تمثل أساس أي استراتيجية حكومية ناجحة. وثانيا، يجب أن يكون هناك نهج شامل ومتسق وعملي المنحى لحماية جميع المدنيين، بمن فيهم الصحفيين، في حالات النزاع. وثالثا، يجب أن تكون هناك استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات تشمل تعزيز حرية التعبير والحصول على المعلومات وحرية وسائط الإعلام باعتبارها حجر الزاوية فيها وهذا النهج يستلزم وجود برامج تدريبية للصحفيين ومشاركة نشطة للمجتمع المدني. أما رابعا، فلا بد من تعزيز دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

لقد حان الوقت الذي ينبغي فيه للمنظمات الدولية، والحكومات، ووسائط الإعلام وغيرها العمل معا لتعزيز الوسائل والآليات لحماية الصحفيين ومساءلة المعتدين عليهم وإذا كانت هناك رسالة توجهها جلسة اليوم إلى الصحفيين في مناطق النزاع، فهي تلك. فلن نكفل ألا يتعرض أي صحفي في القرن الحادي والعشرين – خارج الإنترنت أو على شبكة الإنترنت – للاعتداء أو التخويف أو العزل عن بقية العالم وراء ستار حديدي جديد إلا من خلال جهودنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الليتوانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على حماية الصحفيين. كما أشكر وفد بلادكم على تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2015/307، المرفق) بشأن هذا الموضوع. ونحن ممتنون أيضا إلى نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة.

بموجب القانون الإنساني الدولي، يصنف الصحفيون في النزاعات المسلحة على أنهم مدنيين، ولذلك ينبغي توفير نفس الحماية لهم. وأشير إلى تلك القاعدة في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، والبيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/2)، والقرار ٢٢٢٢ المجلس (٢٠١٥)، الذي اعتمد للتو. ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع أن القاعدة التي تنص على أنه يجب احترام الصحفيين العاملين في بعثات مهنية في مناطق النزاع المسلح وحمايتهم طالما أنهم لا يضطلعون بدور مباشر في أعمال قتالية، تشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي المنطبق في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

والواقع أن القواعد القائمة فضلا عن غيرها من الجهود المهمة المبذولة على الصعيد الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص جهود مجلس الأمن، توفر أساسا متينا للحماية وفي الوقت نفسه، هناك فجوة كبيرة بين المقاييس المعيارية وتنفيذها. أما الحالة الراهنة لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بمن فيهم الصحفيون، فلا تبعث على التفاؤل فالاعتداءات على الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في النزاعات المسلحة مستمرة، في حين لا يزال إفلات الجناة من العقاب واسع الانتشار ويشكل أكبر عقبة أمام كفالة سلامة الصحفيين.

ونشيد بالصحفيين الذين يؤدون واجبهم بشجاعة في ظل ظروف خطيرة لإبلاغ عامة الجمهور بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فزيادة وحشية النزاعات المسلحة والطبيعة المتغيرة للحرب والتهديدات الإرهابية والانفصالية في الوقت الحاضر ينتج عنها الحاجة إلى المزيد من التدابير لحماية الصحفيين على الصعيدين الوطني والدولي. وإلى جانب الجهود الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية المبكرة للمنازعات والنزاعات، مما لا شك فيه أن أفضل رادع يتمثل في كفالة

التعجيل بوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي. فهذه الانتهاكات أيضا تفضي إلى حق الضحايا في الحصول على وسيلة انتصاف فعالة. وعلاوة على ذلك، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره الأخير (S/2013/689)، ينبغي أيضا أن تُفهم المساءلة على نطاق أوسع باعتبارها تشمل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية للأفراد والمؤسسات عن الانتهاكات السابقة.

ومن الواضح أنه لا يمكن التصدي للمشكلة بفعالية إلا إذا كان هناك استعداد من جانب الدول والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الاحترام والتنفيذ الكاملين للمعايير والقواعد القائمة وضمان تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. ويجب أن تكون الالتزامات الخاصة بجهود الحماية بعيدة عن الانتقائية والنهج ذات الدوافع السياسية.

وقد أودت الحرب التي شنتها أرمينيا على جارتها أذربيجان بحياة عشرات الآلاف من المدنيين، بمن في ذلك عدد من الصحفيين الذين قتلوا نتيجة الهجمات المتعمدة عند تقديم التقارير من منطقة النزاع. ويدين مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء النزاع، بما في ذلك الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة بالسكان. ومع ذلك، فإن مرتكبي تلك الانتهاكات، ومن بينهم أعضاء القيادة السياسية والعسكرية في أرمينيا، لا يزالوا ينعمون بالإفلات من العقاب، وهذه الحالة تمثل تحديا خطيرا لكل من احترام الحقوق والحريات الفردية وضمان السلام المستدام وتحقيق العدالة والسلامة والمصالحة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكثر فعالية عندما تتخلف السلطات الوطنية عن اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المساءلة.

ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن باستمرار تركيزه على هذا الموضوع وأن يشير بصورة منهجية إلى مطالبته جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالامتثال التام لالتزاماتها ذات الصلة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة بموجب القانون الدولي، بمن فيهم الصحفيين، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع الاعتداءات على الصحفيين ومحاكمة المسؤولين عنها.

وفي الختام، أود أن أعلق بإيجاز على الملاحظات التي أبداها وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بأذربيجان.

أولا، بالنسبة للإشارة إلى القضية الجنائية الجارية ضد إسماعيلوفا، فإنه لا علاقة لها بموضوع هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهو حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح.

ثانيا، إن الملاحظات الخاصة بالقضية الجنائية المشار إليها أعلاه ملاحظات غير وجيهة أيضا بالنظر إلى ولاية مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، لا تزال الإشارة إلى القضايا الجنائية الفردية تمثل تدخلا في مسؤوليات وكالات إنفاذ القانون. فمحاولات إضفاء الصبغة السياسية على التحقيق في مثل هذه الحالات تمثل تحديا لاستقلالية الجهاز القضائي في دولة ذات سيادة.

رابعا، سيكون من الأنسب، في سياق موضوع المناقشة المفتوحة المعقودة اليوم، أن يذكر وفد الولايات المتحدة أسماء الصحفيين الآخرين من أذربيجان، ومن بينهم سالاتين إسغيروفا وشنغيز مصطفييف وعلي مصطفاييف وعثمان ميرزويف، الذين لقوا حتفهم خلال عدوان أرمينيا على أذربيجان أثناء أدائهم لواجباتهم المهنية في منطقة النزاع. ولا يزال مرتكبو الجرائم ضد أولئك الصحفيين يتمتعون بالإفلات من العقاب. ولم نلحظ أن حكومة الولايات المتحدة اهتمت في أي وقت مضى بتلك الحالات.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بمبادرة ليتوانيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لاستعراض تنفيذ القرار ١٧٣٨ (٢٠١٣) والدروس المستفادة.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما أعرب عن امتناني لنائب الأمين العام السيد يان إلياسون، والسيد كريستوف دولوار مدير مراسلون بلا حدود؛ والسيدة ماريان بيرل من مؤسسة دانيال بيرل، على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

تدين البرازيل بشدة جميع الهجمات المتعمدة ضد العاملين في وسائط الإعلام بصرف النظر عن دوافعها. وكما نعلم، ينص القانون الدولي الإنساني على حماية كل من مراسلي الحرب المعتمدين، الذين يتوفر لهما مركز أسرى الحرب، وغيرهم من الصحفيين الذين يتمتعون بنفس الحقوق الشاملة والحماية الممنوحة للمدنيين في حالات التراع المسلح.

وباتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، حث المجلس الدول وجميع الأطراف الأخرى في التراع المسلح على الحيلولة دون وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين، بمن في ذلك الصحفيون والإعلاميون والأفراد المرتبطون بهم. وفي المناطق التي تسيطر عليها جهات من غير الدول وجماعات إرهابية، تكتسب هذه المسألة بعدا خاصا، على نحو ما ورد في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها ليتوانيا (S/2015/307، المرفق) وينبغي أن نضاعف جهودنا الرامية إلى كفالة مساءلة مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين وتقديم أولئك الذين يبثون تحريضا على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة إلى العدالة.

وفي حين أن سلامة جميع الإعلاميين تشكل مصدر قلق، فلا بد من التفرقة بشكل أساسي بين التهديدات للصحفيين الذين يقدمون تقارير من مناطق التراعات المسلحة، من ناحية، وأعمال العنف ضد الصحفيين في الظروف التي لا تشكل نزاعات مسلحة من ناحية أخرى.

وحينما يتعرض الإعلاميون للخطر بسبب حالة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإن ثمة دورا واضحا للمجلس؛ وعلى العكس من ذلك، تتحمل الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة المسؤولية عن تعزيز بيئة آمنة للصحفيين في أوقات السلم. وتشمل الأمثلة الإيجابية للمجال الأخير الجمعية العامة التي أعلنت يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين؛ ومجلس حقوق الإنسان وقراراته بشأن سلامة الصحفيين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وينبغي لمجلس الأمن احترام هذه المبادرات المختلفة ومراعاة النظام اللازم في هذا الصدد.

ويمكن أن تتعرض سلامة الصحفيين وأمنهم للخطر أيضا من جراء المراقبة العشوائية لاتصالاتهم المهنية. والإعلاميون مُطالبون بحماية خصوصية مصادرهم وسلامتها وعدم الإفصاح عن هويتها، ولا سيما في حالات التراع المسلح. وإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وتقويض دعائم الديمقراطية وتحدي سيادة الدول، فإن برامج المراقبة السرية تعرض للخطر أيضا أولئك الذين قد يتوقف بقاؤهم ذاته على سرية هويتهم أو مصادرهم، مثل الصحفيين العاملين في صحافة التحقيقات الذين يرسلون تقارير من المناطق التي تمزقها الحروب أو المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

وأود أن أُذكر بآخر تقرير (A/69/397) للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيد بن إمرسون. وتؤكد الوثيقة على أن تكنولوجيا الوصول إلى البيانات بالجملة تقوض الخصوصية على شبكة الإنترنت بصورة عشوائية، وهي تشكل بذلك تحديا مباشرا ومستمرا لقاعدة راسخة من قواعد القانون الدولي.

وتثني البرازيل على مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ منصب المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، والذي يركز على التحديات الناشئة عن العصر الرقمي والتكنولوجيات

الجديدة. وقد تشرفنا بتيسير وعرض قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٨، الذي أنشأ منصب المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية.

إن أول ضحايا الحرب هي الحقيقة. ومن الأهمية بمكان دائما التمييز بين الصحافة والدعاية. إن وسائط الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية ليست ذات أهمية حيوية لدعم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان فحسب؛ بل إنها أيضا أداة لا غنى عنها لنشر المعلومات وتنبيه الرأي العام إلى مأساة الحرب وعواقبها الإنسانية. ويتطلب إنجاز هذا العمل الضروري حماية الصحفيين من المضايقة والضرر. ومع ذلك فإن مهام الإعلاميين في التراعات المسلحة محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد، على النحو الذي يبرزه التقرير الأخير للأمين العام عن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/69/268)، فقد قتل الكثير من الصحفيين أثناء تأدية الواجب.

وفي الختام، تؤكد البرازيل من جديد التزامها بالمسعى الحيوي لحماية جميع الصحفيين والإعلاميين في حالات التراع المسلح. ولدينا جميعا مصلحة في رفاه الصحفيين الذين يخاطرون بأرواحهم بتفان لإعلام المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن نفسه، بالحقائق المعقدة للتراعات المسلحة.

وتؤيد البرازيل تماما مبادرات مجلس الأمن في إطار مسؤولياته التي ينص عليها الميثاق وبما يتسق مع الجهود التي تبذلها الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف تحقيقا لتلك الغاية. وأود أن أقتبس من بيان الأمين العام الذي ألقاه أثناء الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو: ”فلنكرم ذكرى أولئك الذين جادوا بأرواحهم ولنكثف جهودنا من أجل دعم حق أساسي من حقوق الإنسان يتمثل في حرية التعبير وحرية الصحافة“.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ مرة أخرى ليتوانيا على فترة رئاستها الفعالة والمؤثرة للغاية في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن حماية الصحفيين في حالات التراع، وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة والسيد كريستوف دولوار والسيدة ماريان بيرل على شهادتيهما الدامغتين اللتين أكدتا على الدور الذي لا غنى عنه الذي يضطلع به الصحفيون بوصفهم شهودا على حالات التراع، والثمن الباهظ بشكل متزايد الذي يتكبدونه لنقل المعلومات.

وتؤيد السويد تماما البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

ما زال يساورنا بالغ القلق إزاء العدد الكبير من أعمال العنف ضد الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين. فحرية التعبير حق من حقوق الإنسان الأساسية. وهي تشكل جزءا أساسيا من الديمقراطية وتساعد على تشكيل فهمنا للعالم، ولكن لا يمكن اعتبارها أمرا مسلما به؛ بل يجب النضال من أجلها يوميا.

نعلم جميعا أن الصحفيين في مناطق التراع المسلح ينبغي اعتبارهم من المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يجب احترامهم وحمايتهم. والقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) يشير إلى ذلك ويعد بزيادة الاهتمام بمسألة حماية الصحفيين في التراعات المسلحة. وللأسف، فإن سلامة الصحفيين أصبحت مهددة بشكل متزايد. والصحفيون الذين يقدمون تقارير من مناطق التراع، وكذلك المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من دعاة حرية التعبير بما في ذلك وسائط الإعلام الجديدة، يقعون على نحو متزايد بشكل مستمر ضحايا للهجمات والاضطهاد وسوء المعاملة.

وتقدم سورية مثالاً توضيحياً مأساويا، في جملة أمور، على الأخطار المرتبطة بالعمل الصحفي في مناطق التراع. وقد خُطف صحفيون سويديون ولكن أُطلق سراحهم في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، ندرك تماما أن آخرين كانوا أقل حظا، ولقد هالنا عدد الصحفيين الذين فقدوا أرواحهم، بما في ذلك صحفي ياباني، على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في وقت سابق من هذا العام.

ومن واجبنا، نحن المجتمع الدولي، الرد واتخاذ المزيد من الخطوات لمنع العنف وتهيئة بيئة آمنة للصحفيين والعاملين الآخرين في وسائط الإعلام. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تحديدا.

أولا، يجب أن نواصل المطالبة واستكشاف السبل الكفيلة باحترام الحماية الممنوحة للصحفيين بموجب القانون الدولي ودعمها بشكل كامل. ونرحب مرة أخرى باعتماد اللجنة الثالثة لمشروع قرار بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فضلا عن القرار المتعلق بحماية الصحفيين الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

كما يمكن أن يضطلع مجلس الأمن، وكذلك هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ككل، بأدوار هامة عن طريق إدماج حماية الصحفيين في إطار الدعم المقدم إلى المؤسسات المعنية بسيادة القانون في جهود حفظ السلام وبناء السلام ومن خلال الاستجابة حينما تُرتكب الانتهاكات.

ثانيا، يجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب. وعلى عاتق الحكومات تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المنادين بحرية التعبير، بما في ذلك وسائط الإعلام الجديدة، والسماح لهم بالقيام بعملهم بشكل مستقل دون تدخل لا مبرر له، ودون خوف من العنف أو الاضطهاد. ولكن الحماية وحدها لا تكفي، وعلى الدول أن تكفل المساءلة حال ارتكاب الجرائم. وأخطر أوجه الخلل لا يتمثل في عدم وجود قواعد بل في الإخفاق في تنفيذ القائم منها وإجراء التحقيق والمحاكمة والمعاقبة على الانتهاكات بشكل منهجي.

ثالثاً، لا بد من اتخاذ إجراءات وقائية لتعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. نحتاج أيضا إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الصحفيين. ووجود مؤسسات منفتحة وتعمل بشكل جيد أمر أساسي في هذا الصدد. وحرية الإعلام هي محك الاختبار لأي مجتمع وغيابها يمكن أن يكون جرس إنذار مبكر لتراع ناشئ. وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، بتركيزها على بناء القدرات الوطنية، تستحق تسليط الضوء عليها في هذا السياق. وبالطبع، فإننا نشجع تنفيذها بالكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.